وقفات نحوية لابن أبي الربيع في كتابه البسيط
مع الزجاجي في كتابه الجمل
عرضًا ومناقشة

دكتـور
محمد محمد أحمد عبدالباري

أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية

فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

إصدار يناير لسنة 2018م
شعبة النشر والخدمات المعلوماتية

المقدّمـة

أَحمدُكَ اللهمَّ على ما علَّمتَ، وأشكركَ على ما أنعمتَ، وأستوهبُكَ علمًا نافعًا، يُوَصِّلُ إليكَ، وعملًا خالصًا أرجو به الخَلاصَ بين يديكَ، وأسألكَ اللهمَّ أن تُصليَ على خِيرَتِكَ من خَلقِكَ، محمدٍ عبدِكَ ونبيّكَ، وعلى آلهِ وأصحابِه العالِمينَ العامِلينَ. وبعــد:

فقد اتفق علماءُ العربيةِ على أنَّ علم النَّحوِ هو قانونُ العربيةِ الذي تَرجِعُ إليه في حل مسائِلِها، وهو العلمُ الذي لا يَستَقِلُّ أيُّ علمٍ من علومِ العربيةِ بنفسهِ عنه، أو يستغني عن معونته، لأنَّنا لا نستطيعُ أنْ نُدرِكَ المقصودَ من أيِّ نصٍّ عربيٍّ دون معرفةِ القواعد التي تخضعُ لها تلك اللغةُ، وهذا ما نَبَّه إليه الإمامُ عبد القاهر الجرجانيُّ، إذ قال: "إنَّ الألفَاظَ مغلقةٌ على معانِيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يَفتَحُهَا، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المُستَخرِجَ لها، وأنَّه المِعيارُ الذي لا يَتَبَيَّنُ نُقصانُ كلامٍ ورجحانُهُ حتَّى يُعرَضَ عليه، والمِقيَاسُ الذي لا يُعرَفُ صَحِيحٌ مِن سَقِيمٍ حتَّى يُرَجعَ إليه، ولا يُنكِرُ ذلك إلَّا مَن يُنكِرُ حِسَّهُ، وإلَّا مَن غَالطَ في الحَقائِقِ نَفسه". (1)

وقد وعى علماؤنا الأجلاء أهمية علم النحو؛ خدمةً للقرآن الكريم، ولحفظ اللسان من الخطأ عند تلاوته، وإيماناً منهم بأنه من أجلِّ علوم العربيةِ مكانة، وأرفعها منزلةً، فبذلوا جهوداً عظيمة في دراسته، واستخراج أصوله وقواعده.

ويُعدُّ أبو الحسين عبيد الله ابن أبي الربيع واحدًا من هؤلاء العلماء، الذين عرفوا لعلم النحو حقَّه وقدرَه، من دقة النظر، وحسن الفقه، وكريم الرعاية، ولقد عكف على ذلك الحصاد الطيب الذي سبق به الأوائل، شارحًا، ومتعقبًا وناقدًا، ومضيفاً ومستدركًا.

ومن كتب السابقين النحوية التي عكف عليها ابن أبي الربيع شارحا لها كتاب (الجمل في النحو) لابي إسحاق الزجاجي المتوفى سنة (340هـ) وهو من أعظم كتب النحو قدرًا، وأبعدها أثرًا؛ لما فيه من حسن التقسيم، وجمال العرض، وقوة الابتكار، وتذليل النحو لمن طلبه، وتعبيد الطريق لمن قصده.

وهو كتاب يبدو فيه الأسلوب التعليمي واضحًا، خاليًا من الحدود المنطقية الجافَّة، أو التفريعات التي تميل إلى الافتراضات، وتنأى بالقارئ عن صفاء لغتنا العربية، واستخدامها، وهذه سِمَة كتب النحو القديمة بصورة عامة.

وهذا ما دعا العلامةَ ابن أبي الربيع إلى شرح هذا الكتاب وتوضيحه في كتاب سمَّاه (البسيط في شرح جمل الزجاجي)، وهو كتاب حافل بنقل آراء

---

(1) دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني 1/ 42 د ار الكتاب العربي – بيروت- الطبعة الأولى 1995م، تحقيق: د. محمد التنجي.

النحاة السابقين على اختلاف مذاهبهم، وبخاصة آراء البصريين والكوفيين، ولعل ذلك راجع إلى أنهم يمثلون أكبر مدرستَين من المدارس النحوية، وإليهم يرجع الفضل في تأسيس علم النحو، واستخراج أصوله وقواعده.

ولم يكتفِ ابن أبي الربيع بمجرد نقل الآراء وعرضها، بل كان يشرحها، ويناقشها، فيتفق معها حينًا، ويختلف معها حينًا، ويرجح بعضها على بعض حينًا آخر.

ومما أثار انتباهي في كتاب البسيط تلك الوقفات التي استوقفت ابن أبي الربيع عند بعض نصوص الزجاجي، فدفعني ذلك إلى جمعها ومناقشتها تحت عنوان:

وقفات نحوية لابن أبي الربيع في كتابه البسيط مع الزجاجي في كتابه الجمل

عرضًا ومناقشة

وقد اقتضتْ طَبيعةُ هذه الدراسةِ أن تكون في مقدمة، ومبحثين، تقفوهما خاتمةٌ، وفهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

ففي المقدمة تحدثت عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهجي فيه.

وأما المبحثان فقد جعلت أولهما تحت عنوان: (التعريف بابن أبي الربيع والزجاجي وكتابيهما (البسيط والجمل)، وفيه مطلبان:

الأول: التعريف بابن أبي الربيع وكتابه البسيط.

المطلب الثاني: التعريف بالزجاجي وكتابه الجمل.

وأما المبحث الثاني فجاء بعنوان: المسائل النحوية التي توقف عندها ابن أبي الربيع مع الزجاجي.

وفيه قمت بوضع عنوان مناسب للمسألة التي توقف عندها ابن أبي الربيع، ثمَّ صدرتها بذكر نص الزجاجي، ثم بنص ابن أبي الربيع، ثمَّ قمتُ بمناقشتها، من خلال ما ورد في المصنفات النَّحوية من أنظمةٍ، وأقيسةٍ، وشواهد، وفي ختام المسألة أرجِّحُ ما أراهُ راجحًا، معضدًا ذلك بالدليلِ ما أمكن.

وأما الخاتمة فقد بينتُ فيها أهمَّ النتائج التي أسفر عنها البحث.

ثم أتبعت ذلك بفهرس للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات.

وبعد: فهذا عمل بشري كسائر أعمال البشر يعتريه النقص والقصور، ولكن حسبي أنني بذلت فيه غاية جَهدي، والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجه الكريم، وهو حسبي ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دكتور/ محمد محمد أحمد عبدالباري

المبحث الأول

التعريف بابن أبي الربيع والزجاجي

وكتابيهما (البسيط والجمل)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بابن أبي الربيع وكتابه البسيط.

المطلب الثاني: التعريف بالزجاجي وكتابه الجمل

المطلب الأول
التعريف بابن أبي الربيع وكتابه البسيط

اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي، الأموي، العثماني[1]، ويكنى بابن أبي الربيع، وقيل بأبي الحسين[2].

مولده وحياته:

ولد ابن أبي الربيع في مدينة إشبيلية بالأندلس، في رمضان عام (599 هـ)، وفيها نشأ في رحاب العلم، ولا يخفى ما كان لهذه المدينة من حضارة علمية، تضجُّ بالعلماء والأساتذة الكبار، فكان يتردد على شيوخها العظام، يأخذ العلم منهم حتى استوى على سُوقِهِ، ثم أخذ ينشغل بصغار طلاب العلم كعادة الشيوخ في تلقين العلم لطلابهم. [3]

ولم يكن ابن أبي الربيع ثرِيًّا، ومما يدل على ذلك ما ذكره السيوطي من أنَّ أبا علي الشلوبين أَذِنَ لابن أبي الربيع بالتصدُّر لإقراء النحو، وصار يرسل إليه الطّلبة الصغار، ويُحَصِّل له منهم ما يكفيه[4]".

عاش ابن أبي الربيع في إشبيلية فترة طويلة من الزمن، ولم تذكر المصادر شيئًا عن حياته في هذه الفترة قرابة (47 عامًا)، عاش فيها إلى أن سقطت إشبيلية في أيدي النصارى سنة 646هـ/ 1248م[5]، فانتقل

---

(1) ينظر كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة 212/1، والأعلام للزركلي 191/4، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص264، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص 319 .

(2) ينظر برنامج شيوخ ابن أبي الربيع للإمام قاسم بن عبدالله السبتي ص 15، وبرنامج التجيبي ص16.

(3) ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي 611/15، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 125/2.

(4) بغية الوعاة 125/2.

(5) برنامج ابن أبي الربيع ص 16.

إلى سبتة مارًّا بشَرِيش(1) ومكث فيها فترة(2)".

وفي سبتة عكف ابن أبي الربيع على العلم تعلُّمًا وتعليمًا، حتى مات بها سنة(688هـ). (3)

مكانته العلمية:

كان لابن أبي الربيع مكانة علمية مرموقة، بوأته منزلا بين أهل العلم، يتجلى ذلك في ثناء العلماء عليه، ووصفه بصفات الإمامة والأستاذية والشهرة.

قال عنه أحد تلاميذه وهو التجيبي: "شيخ الأستاذين، وإمام المقرئين، وخاتمة المعربين العلامة الأوحد الحافظ النحوي اللغوي الفرضي الحسابي المتفنن (4) ".

وقال أبو جعفر الغرناطي، وهو من تلاميذه أيضًا: "كان نحويًّا لُغويًّا جليلًا، فقيهًا فرضيًّا معانًا على علمه بما جُبِلَ عليه من الانقباض عن الناس (5) ".

وقال تلميذه ابن الشاط: " أعلم من لقيناه، وأعظم من روينا عنه، وأجل من نظم بين يديه اجتماعنا، وعظم بما لديه انتفاعنا.(6)

وقال السيوطي: "إمام أهل النحو في زمانه، ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه"(7)

وقال ابن القاضي: "وكان زعيم وقته في النقل، وجودة التأليف، ودقة النظر، وإليه كان المفْزع في المشكلات، بصيرًا بالفقه وأصوله، والقراءات، والحساب، والفرائض، إمام الناس في النحو(8) ".

---

(1) شَريش: مدينة كبيرة من كورة شذونة، وهى قاعدة هذه الكورة، واليوم يسمّونها شرش. ينظر مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لابن شمائل القطيعي، 795/2.

(2) الروض المعطار في خبر الأقطار لأبي عبد الله الحِميري، ص 60.

(3) ينظر تاريخ الإسلام للذهبي 611/15، والروض المعطار في خبر الأقطار لأبي عبدالله الحميري ص60.

(4) برنامج التجيبي ص 16.

(5) كتاب الصلة ومعه كتاب صلة الصلة 120/3.

(6) برنامج شيوخ ابن أبي الربيع، جمع تلميذه ابن الشاط 255/1.

(7) بغية الوعاة 125/2.

(8) درة الحجال لابن القاضي 71/3.

أساتذته:

تلمذ ابن أبي الربيع لأساتذة أجلاء من علماء عصره، أخذ عنهم النحو، وعلوم القرآن وقراءاته، ومن أشهرهم: أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن القرطبي (ت سنة 625هـ)[1]، ومحمد بن عبد الله الأنصارِيّ الإشبيلي المعروف بأبي بكر القرطبي (ت سنة 628هـ) [2]، وأبو العباس أحمد بن محمّد اللخمي العزفيّ السبتي (ت سنة 633هـ) [3]، وأبو عبـد الله محمد بن إسماعيـل بن خَلْفُـون الأزدي (ت سنة636هـ) [4]، وأبو الفتح بن عمر بن فاخر العَبْدَرِيّ (ت سنة 636هـ)[5]، وأبو بكر محمد بن نبيل الغافقي، الإشبيلي (ت سنة 639هـ)[6]، وأبو الحسن عليّ بن جابر اللخميّ الإشبيليّ المعروف بالدَّبَّاج، (ت سنة 646هـ)[7]، وأبو عليّ عمر بن محمّد بن عمر بن عبدالله الأزديّ، الإشبيليّ، الأندلسيّ، النحويّ، الملقَب بالشّلوبين (ت سنة 646 هـ) [8]، وأبو محمد عبد الله بن عليّ الأوسيّ، المعروف بابن سِتَّاري (ت سنة 647هـ) [9]، وأبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون (ت سنة 647هـ).[10]

---

(1) ينظر في ترجمته التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار 102/1.

(2) برنامج شيوخ ابن أبي الربيع ص 57، ودرة الحجال 70/3.

(3) ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي 100/14.

(4) ينظر برنامج شيوخ ابن أبي الربيع ص 62، والوافي بالوفيات 156/2.

(5) ينظر بغية الوعاة 244/2.

(6) ينظر التكملة لكتاب الصلة 63/4.

(7) ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي 209/23، وبغية الوعاة 153/2.

(8) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبي الحسن القفطي 332/2، وسير أعلام النبلاء 207/23.

(9) ينظر التكملة لكتاب الصلة 299/2.

(10) السابق ص 56.

تلامذته:

تتلمذ على ابن أبي الربيع كثير من طلاب العلم النابهين، ومن أشهرهم: أبو عبدالله محمد بن يوسف بن إبراهيم، المعروف بابن مَشُّوم (ت سنة 689هـ)[1]، ومحمد بن إبراهيم بن الحاج السلمي البلفيقي (ت سنة 694هـ)[2]، ومحمّد بن أحمد بن أرقم النميري (ت سنة 694هـ)[3]، ومحمّد بن إبراهيم أبو الطّيب السَّبْتِيّ (ت سنة 695هـ) [4]، وإبراهيم بن محمد بن أحمد بن خلف المعروف بابن الحاج التجيبي (ت سنة 698 هـ)[5]، وأبو عبدالله محمد القيسي (ت سنة 701هـ) [6]، ومحمد بن عبد الرحيم بن الطيب أبو القاسم القيسي الضرير (ت 701هـ) [7]، ومحمد بن محمد بن عبدالملك أبو عبدالله المراكشي (ت سنة 703هـ) [8]، ويوسف بن علي اليحصبي، المعروف بأبي الحجاج الجيَّاني (ت سنة 703هـ)[9]، وخلف بن عبدالعزيز القبثوري الإشبيلي (ت 704هـ) [10]، ومحمد بن عبد الله بن عبيدة الأنصاري الإشبيلي السّبتي، (ت سنة 706هـ)[11]، وعلي بن سليمان بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت سنة 730هـ) [12]، ومحمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدّين أبو حيان الأندلسي الغرناطي (ت سنة 745هـ)[13]، وغير هؤلاء كثير.

---

(1) ينظر درة الحجال 58/2، 59.
(2) السابق 59/2.
(3) ينظر بغية الوعاة 42/1.
(4) ينظر السابق 14/1.
(5) ينظر تاريخ الإسلام للذهبي 870/15.
(6) ينظر درة الحجال 62/2-64.
(7) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء 171/2. ودرة الحجال 248/2.
(8) ينظر درة الحجال 24/2، 25.
(9) ينظر السابق 345/3، 346.
(10) ينظر بغية الوعاة 555/1. ودرة الحجال 262/1.
(11) ينظر غاية النهاية 182/2. وبغية الوعاة 170/1. ودرة الحجال 2/س295.
(12) ينظر الملخص في ضبط قوانين العربية 29/1.
(13) ينظر فوات الوفيات 71/4. والوافي بالوفيات 175/5. وبغية الوعاة 280/1.

مصنفاته:

طال عمر ابن أبي الربيع، وتُوفي عن تسع وثمانين عاما، ومع ذلك لم تكثر تصانيفه؛ لاشتغاله بالتدريس والإقراء منذ صباه، وقد اقتصرت مؤلفاته التي ذكرتها كتب التراجم على العربية والتفسير، و فيما يلي بيان بأهم مصنفاته التي ذكرت في مظان ترجمته:

1- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ويُعَدُّ من أقدم كتب ابن أبي الربيع، وسأخص هذا الكتاب بحديث مستقل لاحقا؛ إذ إنه موضوع دراسة هذا البحث.

2- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه. (1)

3- تقييد على كتاب سيبويه، وهو شرح لكتاب سيبويه. (2)

4- الشرح الأوسط على كتاب الجمل.(3)

5- الكافي في الإفصاح عن نكت كتاب الإيضاح، ويسمَّى الإفصاح. (4)

وفاتـه:

بعد حياة حافلة بالعلم، دراسة وتدريسًا وتأليفا، وبعد عمر طويل ناهز تسعة وثمانين عامًا، لبَّى ابن أبي الربيع نداء ربه في سبتة، صباح يوم الجمعة السادس عشر من شهر صفر سنة 688هـ(5)، وقد دُفن في عصرِ هذا اليوم بالمقبرة الكبرى بسفح جبل الميناء.

مذهبه النحوي:

مَنْ يقرأ كتاب البسيط في شرح جمل الزجاجي يستطيع أن يقرر بوضوح أنَّ ابن أبي الربيع بصري المذهب والنزعة إلى أبعد الحدود، كغيره من النحاة المتأخرين، فقواعد الصنعة وضوابطها عنده هي قواعد البصريين وضوابطهم، وآراؤه في كثير من المسائل الفرعية هي آراؤهم، فما عرضت مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين إلا أخذ برأي البصريين وانتصر لهم، وخالف وجهة نظر الكوفيين، وردَّ عليهم؛ استجابة لميوله واتجاهاته، ومن هذه المسائل:

---

(1) برنامج التجيبي ص 50.

(2) بغية الوعاة 125/2.

(3) برنامج التجيبي ص 280.

(4) ينظر البسيط 75/1.

(5) ينظر تاريخ الإسلام للذهبي 611/15.

1- أنَّ (إيَّا) في (إيَّاك) هي الضمير، والكاف حرف لا موضع لها من الإعراب.(1)

2- عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور(2).

3- عدم جواز مجيء التمييز معرفـةً.(3)

4- عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض.(4)

5- عدم جواز توكيد النكرات بـ(كُـلّ) و(أَجْمَع).(5)

6- القول بحرفية (ربَّ).(6)

إلى غير ذلك من المسائل التي يبدو منها بصرية ابن أبي الربيع(7).

وتتجلى بصريته أيضا في كثرة استخدامه للمصطلحات النحوية التي استخدمها البصريون كـ(التمييز)(8) ، ويسميه الكوفيون (التفسير)(9)، و(البدل)(10)، ويسميه الكوفيون (الترجمة والتكرير)(11)، و(المنصرف وغير المنصرف)(12) ويسميه الكوفيون (ما يُجرَي ومالا يُجرَي)(13) وغير ذلك كثير، مما يدل على أنَّ المدرسة البصرية وأعلامها ذات حضور قوي في كتابه.

---

(1) ينظر البسيط 306/1، وينظر الكتاب 355/2، والإنصاف 695/2.

(2) ينظر البسيط 529/1، والكتاب 124/2، والمقتضب 171/4، والأصول في النحو لابن السراج260/1.

(3) ينظر البسيط1083/2، والمقتضب 32/3، والأصول في النحو269/1.

(4) ينظر البسيط345/1-347،والكتاب243/1،والمقتضب152/4،وأمالي ابن الشجري103/2، الإنصاف463/2.

(5) ينظر البسيط 377/1، والكتاب 396/2، والأصول في النحو19/2، والإنصاف451/2.

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي 860/2، 861.

(7) ينظر البسيط 123/1، 124.

(8) ينظر البسيط 1083/2.

(9) ينظر معاني القرآن للفراء 225/1،79.

(10) ينظر البسيط387/1.

(11) ينظر مجالس ثعلب 20/1، وشرح الأشموني 435/2

(12) ينظر البسيط 211/1.

(13) ينظر معاني القرآن 34/1.

كتاب البسيط وأثره في الدراسة النحوية

كتاب البسيط من أقدم مؤلفات ابن أبي الربيع، وهو من أعظم كتب النحو قدرًا، وأبعدها أثرا؛ لما فيه من جما ل العرض وقوة الابتكار، شرح فيه ابن أبي الربيع كتاب الجمل للإمام الزجاجي، وهو يشتمل على بضعة وعشرين بابا، التزم فيه مؤلفه بترتيب (الـجُمل) فلم يقدِّم ولم يؤخر، ولم ينقص من أبوابه، والتزم ابن أبي الربيع في هذا الكتاب تجزئة الأبواب التي أوردها الزجاجي في جمله إلى فقرات، تبدأ كل فقرة بإيراد نصٍّ من كلام الزجاجي، ثم يأخذ ابن أبي الربيع في إيضاحه وشرحه شرحًا طويلا، ذاكرًا اختلاف العلماء في الظاهرة النحوية، وشواهدَهم، معتنيا بالاعتراضات والردود عليها ومناقشتها، ومما يلاحظ على ابن أبي الربيع عند ذكره الاعتراضات على كلام الزجاجي وقوفه موقف المتحيِّز له، المدافع عنه.

أما عن مصادر كتاب البسيط فلم ينص ابن أبي الربيع في كثير من الأحيان على المصادر التي أخذ منها مادته العلمية التي استقام عليها كتابه، وكان يكتفي بقوله: ذهب بعضهم، أو ذهب بعض العلماء، أو منهم من قال، أو قال بعض المتأخرين، أو نحو ذلك.

ومما يحسن ذكره أنَّ ابن أبي الربيع قد أكثر من النقل عن إمام النحاة سيبويه، وكتابه الذي لا يخلو أي مصنف معتبر من الارتشاف منه، ومما يدل على ذلك ما قاله تلميذه التجيبي: "سمعت طائفة منه (أي من كتاب سيبويه) تفقها على آخر أئمة المقرئين له بمغربنا الأقصى، العارفين بغوامضه، العلامة أبي الحسين عبيد الله بن أبي الربيع القرشي".(1)

ولم يكتفِ ابن أبي الربيع بتعليم تلاميذه كتابَ سيبويه وتفهيمه، بل كتب عليه تقييدا أو تعليقا، وقد سبق أن ذكرت ذلك في مصنفاته.

كما أكثر ابن أبي الربيع من النقل عن أبي الحسن الأخفش، الذي تردد ذكره في كتاب البسيط، دون أن يصرح في المواطن التي ذكره فيها باسم شيء من كتبه.

كما نقل عن أبي العباس المبرد، والفارسي، وابن السيد البطليوسي، والشلوبين، وغيرهم، ومع كثرة نقول ابن أبي الربيع عن النحاة إلا أنَّ كتابه (البسيط) امتاز عن كتب غيره من اللاحقين والمعاصرين بميزات كثيرة، منها:

1- الإحاطة بأطراف الموضوعات النحوية إحاطة لم تترك شيئا دون أن تنص عليه وتوضحه بأسلوب سلس، ولفظ دقيق، وعبارة واضحة، مع حسن الموازنة والتعليل والتوجيه.

---

(1) برنامج التجيبي ص 277.

2- التعمق في بحث المسائل وتقلبيها على جميع وجوهها، ودعمها بالأدلة والبراهين.

3- كثرة الشواهد العربية الصحيحة التي تؤيد ما ذهب إليه من إقامة قاعدة، أو تصحيح رأي، وبطلان آخر، سواء كان الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، أو من حديث النبي الكريم (ε)-مع قلته-، أو من كلام العرب منثوره، أو منظومه.

وغير ذلك من المميزات التي يدركها المتأمل في كتاب (البسيط)، والتي تدل دلالة واضحة على إبداع ابن أبي الربيع، وعلو مقامه، ورسوخه في العلم، وأنه لم يغادر شاردة في النحو إلَّا أحصاها، ولا واردة إلا جلَّاها، وكل شيء له مساس بالنحو فصله، وكل حكم بحثه وحلَّلَه.

وقد دفعت هذه المميزات كثيرًا من النحاةِ المتأخرين إلى التَّأثر بكتاب البسيط، والنَّقل عنه، والإشارةِ إليه، ومن هؤلاء إبراهيم ابن أحمد الغافقي، وهو من تلامذة ابن أبي الربيع، فقد قام بشرح (الجمل)، وهذا الشرح يشبه أن يكون تلخيصًا لشرح ابن أبي الربيع، وكذلك تأثر به تلميذ الغافقي، وهو ابن الفخار، الذي شرح الجمل أيضا، وقد اعتمد فيه كثيرا على ابن عصفور وابن أبي الربيع، وهو إليه أميل، وقد صرح باسمه كثيرًا، واستفاد من شرحه مرارا، وكذلك صنع ابن لب في تقييده على الجمل، فاستفاد من البسيط، وصرح بذكر اسم ابن أبي الربيع حينا، ولم يذكره أحيانا أخرى.(1)

(1) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 1/131-133.

المطلب الثاني
التعريف بالزجاجي وكتابه الجمل
أولا: التعريف بالزجاجي (1)
اسمه ونسبه ولقبه:

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النهاوندي(2)الصيمري (3) البغدادي النحوي(4)، وقد لقب بالزجاجي؛ لأنه لزم أبا إسحاق إبراهيم الزجاج، وانتفع بعلمه حتى نسب إليه(5)، ولقب الزجاج بذلك؛ لأنه كان يقوم بخرط الزجاج فنسب إلى ذلك.(6)

مولده، ونشأته، ورحلاته العلمية:

لم تحدد كتب التراجم السنة التي ولد فيهاالزجاجي، ولكنها ذكرت خلافا في تحديد مكان مولده فبعضها يذكر أنه ولد في " نهاوند "(7)، وبعضها الآخر يذكر أنه ولد بالصيمرة (8)

وتدل سيرته على أنه كان شديد الولع بالسفر والترحال منذ صغره؛ رغبة في تعلم العلم ونشره، فقد نزل بغداد، ونشأ بها، وكانت آنذاك قبلة العلم ومهبط العلماء(9)، وفيها لقى شيخه الزجاج، فقرأ عليه،

---

(1) ينظر ترجمته في نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لابن الأنباري 306/1،إنباه الرواة للقفطي 160/2، 161، ووفيات الأعيان لابن خلكان 136/3، والبداية والنهاية لابن كثير 239/11، وشذرات الذهب في أخبارمن ذهب 357/2 والأعلام للزركلي 298/3، 299 .

(2) نسبة إلي نهاوند، وهى مدينة عظيمة في قبلة همذان، بينهما أربعة عشر فرسخا، ويسكنها أخلاط من العرب والعجم. ينظر معجم البلدان لياقوت 329/7.

(3) نسبة إلى الصيمرة، وهى بلد بين ديار الجبل، وديار خوزستان، وهى للقاصد من همذان إلى بغداد عن يساره، بها نخل، وزيتون، وجوز، وفواكه السهل والجبل: ينظر معجم البلدان 407/5 ومعجم ما استعجم للبكري 87/3.

(4) ينظر وفيات الأعيان 136/3 والأعلام 298/3.

(5) ينظر وفيات الأعيان 136/3.

(6) ينظر بغية الوعاة للسيوطي 411/1.

(7) ينظر وفيات الأعيان 3/ 136، والأعلام للزركلي 298/3

(8) ينظر بغية الوعاة للسيوطي 77/2.

(9) ينظر وفيات الأعيان 136/3، والأعلام 298/3.

وعلى غيره من علماء عصره؛ حتى برع في النحو. (1)

وقد انتقل الزجاجي من بغداد إلى الشام، فأقام بحلب مدة ثم غادرها إلي دمشق، فألقى عصا الترحال بها، وجلس في جامع بنى أمية حيث درّس وأملى وصنف الكتب. (2)

ثم انتقل الزجاجي إلى مكة – حرسها الله تعالى – وفيها صنف كتابه (الجمل)، وكان إذا فرغ من باب منه، طاف بالحرم أسبوعا، ودعا الله – عز وجل – أن يغفر له وأن ينفع به قارئه. (3) ثم رحل إلى دمشق مرة أخرى، ثم خرج إلى طبرية بأرض فلسطين، فأقام بها إلى أن وافته المنية في خلافة المطيع حين كانت مقاليد الحكم بيد بني بويه. (4)

أساتذته:

لقد كان للزجاجي أساتذة أجلاء من علماء عصره، أخذ عنهم النحو واللغة، وكان لذلك أثر كبير في ثقافته وآرائه، ومن أشهر أساتذته ابن كَيْسان (ت 299هـ)(5)،وأبو موسى الحامض (ت305هـ)(6)، واليزيدى (ت310هـ) (7)، والزجاج (ت311هـ) (8)، والأخفش الأصغر (ت31هـ)(9)، وابن السراج(ت316 هـ)(10)، وابن شقيرالنحوي (ت317هـ) (11)، وابن

(1) ينظر تاريخ دمشق لابن عساكر 357/22.
(2) ينظر إنباه الرواة 161/2 وإشارة التعيين /180.
(3) ينظر شذرات الذهب 357/2.
(4) ينظر إنباه الرواة 161/2، و وفيات الأعيان 136/3.
(5) ينظر أخبار النحويين البصريين /113، وإنباه الرواة 57/3.
(6) ينظر نزهة اللباب /241، ومعجم الأدباء 253/11.
(7) ينظر وفيات الأعيان 136/3.
(8) ينظر بغية الوعاة 411/1.
(9) ينظر إنباه الرواة 276/2
(10) ينظر بغية الوعاة 109/1، وشذرات الذهب 273/2.
(11) ينظر بغية الوعاة 302/1.

دريد(ت321هـ)[1]، وابن قتيبة(ت322هـ)[2]، ونفطويه(ت323هـ)[3]، وأبو بكر الأنبارى (ت328هـ)[4]،وغير هؤلاء كثير.

تلاميذه:

أما تلاميذ أبي القاسم الزجاجي فأشهرهم:[5] أحمد بن محمد بن أحمد الغسان(ت 387 هـ)، وأبو عبدالله الكلابي، وعبد الرحمن بن محمد بن أبى نصر الدمشقى، وعلى بن محمد بن اسماعيل بن محمد الأنطاكى(ت377 هـ)، وغيرهم.

مصنفاته:

كان الزجاجي إماما في النحو واللغة والأدب والدين؛ لذلك نجده قد صنف في هذه العلوم جميعها، وترك بعد وفاته جملة من المصنفات التي عاند بعضها الأيام فوصل إلينا سليما، وطوت الأيام بعضها الآخر فلم يصل إلينا منها إلا الأسماء، ومن أشهر مصنفاته[6]: الإبدال والمعاقبة والمناظرة، وشرح أسماء الله الحسنى، وأمالى الزجاجي، والإيضاح فى علل النحو، وشرح رسالة ابن قتيبة في أدب الكاتب، وشرح كتاب الألف واللام للمازنى، والمخترع فى القوافى، والكافى، وهو كتاب في النحو، وكتاب اللامات، ومجالس العلماء، والجمل، وهو من أشهر كتب الزجاجي، وسأفرد له حديثا خاصا مستقلا به في هذه الدراسة.

مذهبه النحوي:

الذي يدقق النظر في تصانيف الزجاجي يدرك أنَّه سار على المنهج البغدادي الذي يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعًا، فقد تتلمذ على شيوخ بصريين وكوفيين، وعلى شيوخ جمعوا بين المذهبين، إلا أنه كان كشيخه الزجاج ميالًا إلى البصريين والأخذ بمذهبهم في كثير من الأحيان، حتى عدَّ نفسه بصريًا، حيث كان يسمي البصريين (أصحابنا)، ومن ثم عده الزبيدى في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين.[7]

وفاته:

---

(1) ينظر بغية الوعاة 76/1.
(2) ينظر معجم الأدباء 160/1.
(3) ينظر إنباه الرواة 176/1، و وفيات الأعيان 47/1.
(4) ينظر إنباه الرواة 201/3، وبغية الوعاة 212/1.
(5) ينظر إنباه الرواة 104/1، وغاية النهاية فى طبقات القراء 1/ 564 .
(6) تنظر هذه المصنفات في الأعلام 298/3، وبغية الوعاة 77/2.
(7) ينظر طبقات النحويين واللغويين ص 129، والمدارس النحوية 245.

سافر الزجاجي إلى الشام فأقام بحلب مدة ثم غادرها إلى دمشق، حيث دَرَّسَ وأملى، ثم غادرها إلى طبرية، ومات بها في شهر رجب سنة 337هـ على أرجح الأقوال. (1)

التعريف بكتاب الجمل

يعد كتاب (الجمل) للزجاجي من أشهر المصنفات النحوية، ألفه صاحبه في أواخر حياته العلمية بمكة المكرمة، وكان إذا أتمَّ بابا طاف حول الكعبة أسبوعا ودعا الله سبحانه أن يغفر له وأن ينفع به.(2)

وهو من كتب النحو الجامعة، مع يسر وسهولة في منهجه، وقدر جيد من الشواهد والأمثلة التوضيحية، قال عنه القفطي: " وهو كتاب المصريين وأهل المغرب والحجاز والشام إلى أن اشتغل الناس بـاللمع لابن جني، والإيضاح لأبي علي الفارسي"(3)

وقال عنه اليافعي: " ولعمري إنَّ كتابا عظم النفع به، مع وضوح عبارته، وكثرة أمثلته، هو جمل الزجاجي، وهو كتاب مبارك، ما اشتغل به أحد من بلاد الإسلام على العموم إلا انتفع"(4)

ولشهرة هذا الكتاب اعتنى بشرحه وشرح أبياته والتعليق عليه كثير من العلماء على مر العصور، ومن أشهر هذه الشروح:(5) شرح الجمل لابن العريف، المتوفى سنة 309هـ، وشرح الجمل لابن بابشاذ النحوي، المتوفى سنة 454 هـ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسى،المتوفى سنة 521 هـ، وشرح الجمل لابن خروف، المتوفى 609هـ، وغاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة المتوفى سنة 662هـ، وثلاثة شروح لابن عصفور، المتوفى سنة 669 هـ، وشرح الجمل لابن الضائع المتوفى سنة 680هـ، و البسيط في شرح الجمل لابن أبى الربيع الإشبيلى المتوفى سنة 688هـ؛ وشرح الجمل لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي، المتوفى سنة 710هـ، وتقييد على بعض جمل الزجاجي لأبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي، المتوفى سنة 783هـ.

المبحث الثاني
المسائل النحوية التي استوقفت ابن أبي الربيع

---

(1) ينظر إنباه الرواة 160/2، والبداية والنهاية 239/11

(2) ينظر كشف الظنون 603/1.

(3) انباه الرواة 161/2.

(4) مرآة الجنان لليافعي 332/2.

(5) ينظر البلغة ص100، و بغية الوعاة 2/ 125،310، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 173/2، 174.

الغرض من زيادة نوني التثنية والجمع

قالَ الزجّاجيّ: "وتسقطانِ في الإضافة، لأنهما في الاثنين والجميع عوض من التنوين"(1).

قال ابن أبي الربيع معلقًا على قول الزجاجي السابق: "تقرر مما ذكرته عدم الجمع بين التنوين والإضافة، فإن كان الاسم مثنى، أو مجموعًا جمع سلامة بالواو والنون سقطت النون للإضافة؛ وذلك لأنَّ هذه النون لحقت تقوية لعلامة التثنية والجمع؛ لِمَا لحقهما من الضَّعف بزوال الحركة والتنوين اللذين كانا في آخر المفرد".(2)

فالزجاجي يرى أنَّ الغرض من زيادة نوني التثنية والجمع هو التعويض عن التنوين في الاسم المفرد، أمَّا ابن أبي الربيع فيرى أنَّ الغرض من زيادتهما هو تقوية علامة التثنية والجمع؛ لذهاب الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد.

التوضيح:

تزاد النون في آخر المثنى وجمع المذكر السالم، وحركتها الكسرة في الأول، والفتحة في الثاني، وتحذف عند الإضافة كما في قول الشاعر:

يـداك يـدٌ خـيرُهَـا يُرْتَجَى وأخـرى لأعدَائِهـا غائظـهْ(3)

قول الآخر:

إنَّا مُحيوكِ يا سَلْمَى فَحيِّينا وإن سَقَيتِ كرامَ الناس فاسقينا(4)

---

(1) الجمل ص9.

(2) ينظر البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ892/2 –893.

(3) البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص155، وشرح التسهيل 140/1، 326، ولسان العرب 7/ 454 "غيظ"، والتصريح بمضمون التوضيح 583/1، وأوضح المسالك 228/1، وشرح ابن الناظم ص90، وخزانة الأدب 1/ 133، والأشباه والنظائر 17/7، 18، وشرح الأشموني1/ 106.

(4) البيت من بحر البسيط، وهو لبشامة بن حزن النهشلي في خزانة الأدب 302/8، والمقاصد النحوية 370/3، وفي البيت شاهد آخر في قوله: (كرام الناس)، حيث

فــ (يداك) في البيت الأول قبل الإضافة كانت (يدان)، و(محيوك) في البيت الثاني كانت (محيُّون).
وهذه النون تخالف التنوين في أنها تثبت مع (أل) بخلاف التنوين.
وقد اختلف النحويون في علة زيادة النون في المثنى، وجمع المذكر السالم، على عدة أقوال أهمها:
الأول: ذهبَ سيبويه، والمبرد إلى أنَّ النون إنَّما زِيدَتْ في الآخر عِوضًا لمِـَا مُنِعَ الاسم من الحركة والتنوين. قال سيبويه: "واعلم أنَّك إذا ثنَّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب....، وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلينِ، ومررت بالرجلينِ، وإذا جمعت على حدِّ التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون."(1)
وقال المبرد: "فَإِن جمعت الِاسْم على حدِّ التَّثْنِيَة أَلحقته فِي الرَّفْع واوا ونونا، أمَّا الْـوَاو فعلامة الرَّفْع، وأمَّا النُّون فَبدلٌ من الْحَرَكَة والتنوين اللَّذين كَانَا فِي الْوَاحِد"(2)
وهذا ما ذهب إليه ابن أبي الربيع وصححه إذ يقول في كتاب الكافي في الإفصاح: " ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّها عوضٌ من الحركة والتنوين، وهذا -والله أعلم- هو الصحيح، وذلك أنَّ العرب لمَّا ثنَّت الاسم وجمعته جمع السلامة ألحقته حرف المد واللين، وكان ساكنًا غير متحرك، ولا منون، فصار الاسم المثنى والمجموع قد ضعف آخره عن آخر المفرد؛ لأنَّ آخر المفرد كان متحركًا ومنونًا، وآخر التثنية والجمع غير متحرك، ولا منون، فلما ضعف هذا الآخر عن آخر المفرد، ألحقوه النون تقوية للآخر؛ لما ذهب منه من الحركة والتنوين، فصارت النون كأنها عوض منهما، إذ لحقت تقوية لما ذهب، ولما صارت النون كأنها عوض منهما، أعطوها حكم الحركة في موضع، وحكم التنوين في موضع، فأسقطوها عند الإضافة تغليبًا لحكم التنوين، وأثبتوها مع الآلف واللام؛ تغليبا لحكم الحركة، ولو أسقطوها في الموضعين لأهملوا حكم الحركة، ولو أثبتوها فيهما لأهملوا حكم التنوين".(3)

أضاف الصفة إلى الموصوف.
(1) الكتاب1/ 17،18، وينظر ارتشاف الضرب265/1.
(2) المقتضب للمبرد 134/1، 153/2،152.
(3) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح 283/282،2/2.

وضُعِّف هذا الرأي بأن النون تحذف في الإضافة، والحركة لا تحذف فيها، وتثبت مع اللام.(1)

الثاني: ذهب الفرَّاء إلى أنَّ هذه النون هي نفس التنوين، ولكنه لَزِم تحريكه للساكنين فقلبت نونا، ونقل عنه أيضًا أنَّها فارقة بين المفرد المنصوب الموقوف عليه، والمثنى المرفوع، لأنَّنا إذا قلنا (زيدا)

فإنه يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف، ثم حُمِلَ سائر التثنية والجمع على ذلك.(2)

ورُدَّ رأي الفراء بأنه لو قيل: قام الرجلا، بلا نون، لم يلتبس هذا بالمفرد المنصوب، وذلك أنك لا تقول: ضربت الرجلا، بالألف، إنَّما تقول: ضربت الرجلَ، بغير ألف، فلو كان الأمر على ما ذُكِر لقيل: قام الرجلا، فأتيت بالألف علمًا على التثنية، ولم تخف لبسًا.(3)

الثالث: ذهب الزجاج إلى أنها عوض من حركة المفرد،(4) ورَدَّه ابن مالك بأن الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات، وقائمة مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة إلى التعويض عنها بالنون.(5)

الرابع: نسب أبو حيان إلى ابن كيسان القول بأنَّها عوض من تنوين المفرد، وبيان ذلك أنَّ الحركة عُوِّض منها الحرف، ولم يعَوض من التنوين شيء، فكانت النون عوضًا عنه، و لذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين، ووافقه الزجاجي،(6) ورُدَّ بثبوتها مع الألف واللام، وفيما لا تنوين فيهِ، كقولنا (يا زيد انِ)، و (لا رجلينِ فيها)، وغير المنصرف إذا ثني، وبأنَّ التنوين إنَّما دخل ليكون فارقًا بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل، ولا حاجة إليه ههنا، لأنَّ التثنية والجمع إبعاد عن الفعل، فلم يحتج إلى فارق، وإنَّما حُذِفت في

---

(1) المغني في النحو لابن فلاح اليمني58/2، وجواهر الأدب للإربلي ص187.

(2) ينظر رأي الفراء في سر صناعة الإعراب لابن جني470/2، ورصف المباني للمالقي ص340، وشرح الجمل لابن عصفور 153/1، وارتشاف الضرب570/2،، شرح التسهيل للمرادي ص116، وهمع الهوامع160/1.

(3) ينظر سر صناعة الإعراب 476،477/2، ورصف المباني 340.

(4) ينظر إعراب القرآن للزجاج7/1، وإعراب القرآن للنحاس171/1، وارتشاف الضرب570/2، وهمع الهوامع 159/1.

(5) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 75/1، وارتشاف الضرب 570/2، همع الهوامع159/1.

(6) ينظر الجمل في النحو للزجاجي ص 9.

الإضافة لأنَّها زيادة، والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهُوا زيادتين في آخر الاسم.(1)

الخامس: ذهبَ أبو علي الفارسيّ إلى أنَّها عوضٌ من الحركة والتنوين معًا، وهو اختيار ابن جني.(2)

ورُدَ هذا المذهب بثبوت النون في الوقف، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف.(3)

السادس: ذهبَ المالقيُّ إلى أنَّها زِيدت في التثنية والجمع لتدل على كمال الاسم، وأنه منفصل مما بعده كما فُعِل بالتنوين، إلا أنها حذفت مع الإضافة؛ لأنهما يتضادان، إذ الإضافة دليل الاتصال، والنون دليل الانفصال، وثبتت مع الألف واللام؛ لكونها قويت بالحركة، وأنها ليست كالتنوين في الدلالة على التنكير، والانصراف، والإعراب.(4)

السابع: ذهب ابن مالك إلى أنَّها لرفع تَوَهُّمِ الإضافةِ في نحو: (رأيت بنينَ كرماء)، و(عجبتُ من ناصرين باغين)، والإفراد في نحو: (هذان)، و (مررت بالمهتدين)، فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها والمفرد بالمثنى. (5)

وأرى أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك هو الأقرب إلى روح اللغة ووظيفتها، بعيدًا عن الافتراضات التي لا طائل من ورائها.

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب 570/2، والمساعد في تسهيل الفوائد 47/1، وهمع الهوامع 159/1.

(2) ينظر سر صناعة الإعراب 449/2، 465، وارتشاف الضرب 570/2.

(3) ينظر الإيضاح العضدي 22/1، وهمع الهوامع159/1.

(4) ينظر رصف المباني 340،339.

(5) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 75/1،وشرح التسهيل للمرادي ص116، والمساعد على تسهيل الفوائد48/1.

تثنية الأفعال وجمعها

قالَ الزجّاجيّ: "وحذف النون أيضاً علامة الجزم في تثنية الأفعال وجمعها".(1)

قال ابن أبي الربيع: "هذا الكلام منه مسامحة، فإنَّ الأفعال لا تثنى ولا تجمع".(2)

التوضيح:

ما ذهب إليه ابن أبي الربيع من عدم جواز تثنية الأفعال وجمعها صحيح؛ لأنَّ التثنية والجمع من خصائص الأسماء، والغرض منها الدلالة على الكثرة، أمَّا الأفعال فهي أجناس كمصادرها، يعبَّر بلفظها عن القليل والكثير، فقول القائل: (قام زيد) يحتمل قيام زيد مرة واحدة، أو عدة مرات، ولهذا لا يجوز تثنيتها، أو جمعها، وإنما التثنية، أو الجمع في الأفعال الخمسة فهي للفاعل وليست للفعل.

قال ابن السرَّاج: "اعلم أنَّ الأفعالَ لا تثنى ولا تجمع، وذلك لأنها أجناس كمصادرها، ألا ترى أنك تقول: (بلغني ضربكم زيدًا كثيرًا، وجلوسكم إلى زيد قليلًا)، كان الضربُ والجلوس قليلًا أو كثيرًا، وإنما يثنى الفاعل في الفعل، فإن قلت فإنك تقول: (ضربتكَ ضربتين، وعلمتُ علمتين)، فإنما ذلك لاختلاف النوعين من ضربٍ يخالف ضربًا في شدَّته وقلَّتِه، أو علمٍ يخالفُ علمًا، كعلْمِ الفقهِ وعلْمِ النحوِ، كما تقولُ: (عندي تمور) إذا اختلفت الأجناس، ومع ذلك فإن الفعل يدل على زمان، فلا يجوز أن تثنيه كما ثنَّيت المصدرَ، وإنِ اختلفتْ أنواعه فالفعل لا بد له من الفاعل يليه بعده، إما ظاهرًا، وإما مضمرًا، ولا يجوز أن يثنى ولا يجمع؛ لما بينت لك، فإذا قلت: (الزيدان يقومان)، فهذه الألف ضمير الفاعلين، والنون علامة الرفع وإذا قلت: (الزيدون يقومون)، فهذه الواو ضمير الجمع والنون علامة الرفع، ويجوز: (قاموا الزيدون ويقومون الزيدون) على لغة من قال: (أكلوني البراغيث) (3)، فهؤلاء إنما

---

(1) الجمل ص5، 6.

(2) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ516/1.

(3) هذه لغة لطائفة من العرب، وهم طيىء، وبنو الحارث بن كعب، وأزد شنوءة، كانوا إذا أسندوا الفعل إلى ظاهر أو جمع، ولو بطريق العطف أتوا فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، نحو: (قاما الزيدان، قاموا الزيدون، وقمن الهندات، وقاما زيد وعمرو، وقاموا زيد وعمرو وبكر)، وهذه اللغة سماها أكثر النحاة لغةَ (أكلوني البراغيث)؛ لنطق اللاهجين بها، وسماها ابن مالك لغة (يتعاقبون)؛ لحديث شريف وارد عليها، وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"،

يجيئون بالألف والنون وبالواو والنون في: (يضربان ويضربون)، وبالألف والواو في: (ضَرَبَا وضَرَبُوا) فيقولون: (ضَرَبَا الزيدان)، و(ضربوا الزيدون)؛ ليعلموا أنَّ هذا الفعل لاثنين لا لواحد ولا لجميع ولا لاثنين ولا لواحد، كما أدخلت التاء في فِعلِ المؤنثِ؛ لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث."(1)

وقال ابن يعيش: "اعلم أن هذه الأمثلة أعني (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين) ليست تثنية للفعل، ولا جمعًا له في الحقيقة؛ لأن الأفعال لا تُثنَّى، ولا تجمع؛ لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظُ الفعل يُعبَّر به عن القليل والكثير، فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع. وذلك نحو قولك: (قام زيدٌ، وضرب زيدٌ عمرًا)، فيجوز أن يكون قد قام مرّة، ويجوز أن يكون قد قام مرارًا، وكذلك الضرب. ولو وجبت تثنيةُ الفعل أو جمعُه إذا أُسند إلى فاعلَيْن أو جماعةٍ، لجازت تثنيته إذا أُسند إلى واحد، وتكرّر الفعلُ منه، فكان يُقال: "قَامَا زيدٌ" وذلك فاسد. فإذا كان الفعل نفسُه لا يثنّى ولا يجمع؛ فالتثنيةُ في قولك: (يفعلان)، والجمع في قولك: (يفعلون) إنمّا هي للفاعل لا للفعل، والألفُ في قولك: (يضربان) اسمٌ، وهي ضمير الفاعل، وليست كالألف في (الزيدان)؛ لأن الألف في (الزيدان) حرفٌ، وهي في (يضربان) اسمٌ. وكذلك الواو في (يضربون) ونحوه إنّما هي ضمير الفاعل، وليست كالواو في (الزيدون)؛ لأن الواو في (الزيدون) حرف، وهي في (يضربون) اسم، وكذلك الياء في (تضربين).(2)

يتضح من خلال ما سبق أن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وليس للأفعال حظٌّ فيها؛ لما ذكرناه من أنها أجناس كمصادرها يعبر بها عن القليل والكثير، وأنَّ قول الزجاجي: "وحذف النون أيضًا علامة الجزم في تثنية الأفعال وجمعها" قول فيه مسامحة كما ذكر ابن أبي الربيع، ولعل الزجاجي أراد (تثنية ضمائر الأفعال وجمعها)، فحذف المضاف وأقامَ المضاف إليهِ

وهي لغة فصيحة لها شواهدها وإن لم تبلغ من الانتشار ما بلغته اللغة الأولى التي يجدر الركون إليها. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير297/3، وشرح التسهيل لابن مالك116/2، والجنى الداني للمرادي ص171، وشرح ا لمفصل لابن يعيش87/3، وارتشاف الضرب739/2، وصحيح البخاري كتاب مواقيت الصلاة، باب (فضل صلاة العصر)77/1، وصحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (فضل صلاتي الصبح والعصر)4391/1.

(1) الأصول في النحو 172/1، وينظر حاشية الصبان على الأشموني 294/2.

(2) شرح المفصل لابن يعيش 211/4.

مقامه[1]، فإن كانَ هذا مرادَهُ، فلا يجوز الاعتراضُ عليهِ، ثم إن بعض النحاة قد استخدم عبارة الزجاجي مريدًا بها تثنية ضمائر الأفعال وجمعها، كالسهيلي في كتابه (نتائج الفكر)، حيث قال في باب المثنى والجمع السالم: " فالنون في تثنية الأسماء وجمعها أصل للنون في تثنية الأفعال وجمعها، وحروف المد في تثنية الأفعال وجمعها - أعني علامة الإضمار - هي أصل لحروف المد في تثنية الأسماء وجمعها، التي هي علامات إعراب، أو حروف إعراب".[2]

استعمال (ما) الموصولة لما لا يعقل

قال الزجّاجيّ: " فأمّا (ما) فإنّها تقع على ما لا يعقل، و (مَنْ) تقع على من يعقل..."[3]

استدرك ابن أبي الربيع على الزجاجي قَصْرَهُ وقوع (ما) على مالا يعقل، وذكر أنها تقع على ما يعقل، ومالا يعقل؛ لأنها مبهمة تقع على كل شئ.

قال ابن أبي الربيع: "اعلم أن (مَـا) تقع على مالا يعقل قال:

فتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يعف رسمُها لِما نَسَجتْها من جَنُوبٍ وَشمْأَلِ[4]

وتقع على جنس مَنْ يعقل، قال سبحانه: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾[5]،وتقع على صفة من يعقل، قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[6]..."[7]

التوضيح

(ما) اسم موصول، مشترك، مبهم، يقع على كلّ شيء.

---

(1) ينظر الحلل في إصلاح الخلل ص80.

(2) نتائج الفكر في النحو74/1، وينظر حاشية الشيخ يس على التصريح 275/1.

(3) الجمل ص12.

(4) البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص8، والمنصف 25/3، والمغني ص436، وخزانة الأدب 27/9، وشرح شواهد المغني 463/1، والشاهد فيه وقوع (ما) على من لا يعقل.

(5) سورة النساء، الآية (3)

(6) سورة الشعراء، الآية (23)

(7) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ286/1-288

قال سيبويه:" و(مَنْ) وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، ويكون بمنزلة الذي للأناسي....، و(ما) مثلها، إلا أنَّ (ما) مبهمة تقع على كل شيء."(1)

وقال المبرد: " و(ما) تقع على كل شيء، وحقيقتها أن يسأل بها عن ذوات غير الآدميين، وعن صفات الآدميين. تقول: ما عندك؟ فتجيب عن كل شيء ما خلا من يعقل".(2)

فأما وقوعها على صفات الآدميين فأن تقول: ما زيد؟ فيقول لك: طويل، أو شريف، أو نحو ذلك.

وتستعمل في غير العقل كثيرا، نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾(3)،

وتستعمل في العاقل مثل (مَنْ) في مواضع(4):

أ- إذا اختلط العاقل بغيره، وقصد تغليب غير العاقل لكثرته: نحو قوله تعالى:﴿يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾(5)، فـ (ما) تتناول ما فيهما من إنس، وملك، وجن، وحيوان، وجماد.

ب- أن يلاحظَ في التعبير أمرانِ مقترنان، هما: ذات العاقل، وبعض صفاته، معًا؛ نحو: (أكرمْ ما شئت من المجاهدين والأحرار)، فكأنك تقول: أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفة بالجهاد، أو بالحرّية؛ فأنت تريد أمرين مجتمعين: الذات، ووصفًا آخر معها، ولا تريد أحدهما وحده. ومثل: (صاحبْ ما تريد من الطلاب)؛ العالم، والمخلص، والصالح. تريد أن تقول: صاحب من كانت ذاته موصوفة بالعلم؛ ومن كانت ذاته موصوفة بالإخلاص، ومن كانت ذاته موصوفة بالصلاح، فالمقصود أمران: الذات، ومعها شيء آخر من الأوصاف الطارئة عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى**﴾(6)، وسمع عن العرب (سبحان ما سخركن لنا)(7).

---

(1) الكتاب 228/4.

(2) المقتضب 218/4،217.

(3) سورة النحل، الآية(96).

(4) ينظر المقتضب للمبرد218/4،217، و شرح التسهيل لابن مالك 217/1، وأوضح المسالك107/1، التصريح بمضمون التوضيح 434/1، 435.

(5) سورة الجمعة، الآية (1).

(6) سورة النساء، الآية (3).

(7) هذا القول سمعه أبو زيد الأنصاري، وهي لغة بني أسد. ينظر شرح المفصل لابن يعيش 6/4،5، وشرح الجمل لابن عصفور 173/1، وشرح التسهيل لابن مالك244/1.

ج- المبهم أمره؛ كأنَّ ترى من بُعْد شبحًا لا تدرى أهو إنسان أم غير إنسان؛ فتقول: (إني لا أتبين ما أراه، أو لا أدرك حقيقة ما أراه) وكذلك لو علمت أنه إنسان ولكنك لا تدرى أمؤنث هو أم مذكر؟ ومنه قوله تعالى على لسان مريم: ﴿**إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي**﴾(1).

ونخلص مما سبق إلى أنَّ ما استدركه ابن أبي الربيع على الزجاجي صحيح، حيث إنه قصر استعمال (ما) الموصولة على ما لا يعقل، والحق أنها تقع على غير العاقل كثيرا، وعلى العاقل في المواضع التي سبق ذكرها.

تسمية (كان) وأخواتها حروفًا

قال الزجاجي: " باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الأخبار، وهي (كان، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، وظلَّ، وبات، ودام، وليس، وما زال، وما انفكَّ، وما فتئ، وما برح)"(2).

وقد صحح ابن أبي الربيع ما ذهب إليه الزجاجي، فذكر أن (كان) وأخواتها من قبيل الأفعال، وليست من قبيل الحروف، إذ قال: " ليست بحروف وإنما هي أفعال".(3)

---

(1) سورة آل عمران، الآية (35).

(2) الجمل ص41.

(3) ينظر البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ2/661-664.

التوضيح:

المشهور في (كانَ وأخواتها) عند جمهور النحويين أنها أفعال؛ لتصرفها تصرف الأفعال، فيأتي منها الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، نحو (كانَ، يكونْ، كُنْ، لا تكنْ، كائن)، وكذلك لاتصالها بضمائر الرفع، وبالتاء الساكنة، وتدخلُ عليها علامات الأفعال، كـ(قد، والسين، وسوف).

قال ابن يعيش: " وأمّا (كَانَ) وأخواتُها؛ فهي من أفعالِ العِبارة، واللفظِ؛ لأنَّه تدخلها علاماتُ الأفعال من نحو(قد، والسين، وسوف)، وتتصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال، نحو: كَانَ يَكُونُ، فهو كائنٌ، وكُنْ، ولاَ تَكُنْ" (1)

وبعض هذه الأفعال يتصرف تصرفا ناقصًا، كما في (زال وأخواتها)، ومنها ما لا يتصرف بحال، وهو(ليس)، باتفاق جميع النحويين، فلم تستعمل إلا بلفظ الماضي؛ لأنها وُضِعَت وَضْعَ الحروف فلزمها الجمود، وكذلك (دام) عند الفراء وموافقيه؛ لأنها تكون صلة لـ(ما) المصدرية الظرفية، وكل فعل وقع صلة لـ(ما) هذه الْتُزِمَ مُضِيُّه.(2)

وذهبَ الفارسيُّ - في أحد قوليه-، وأبو بكر بن شقير(3) إلى أنَّ (ليس) حرف، وليس فعلاً(4).

ونسب أبو حيان القول بحرفيتها إلى ابن السراج،(5) وكلامه في كتابه (الأصول) يدل على أنها فعل، قال:" فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك (لستُ)، كما تقول (ضربتُ)".(6)

واستدل من قال بحرفيتها بعدم التصرّف، ورُدّ هذا بأنّه لا يصلح دليلاً للحرفية مع قيام دليل الفعلية.(7)

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش96/2 .

(2) ينظر التصريح بمضمون التوضيح 597/1.

(3) هو أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحويّ الشقيريّ أبو بكر البغداديّ، من طبقة ابن السرّاج، صنف مختصراً في النحو، وكتاب المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، توفي سنة (317 هـ). ينظر أنباه الرواة 151/3، وبغية الوعاة 302/1.

(4) ينظر المسائل البصريات ص 430، 833، والمسائل الحلبيات ص222، والمسائل المنثورة ص 207، 208، ورصف المباني ص300، وشرح التسهيل لابن مالك 379/1، والجنى الداني ص 494، وشرح ابن عقيل 1/ 262.

(5) ارتشاف الضرب 3/ 1146.

(6) الأصول في النحو لابن السراج1 /82.

(7) ينظر ارتشاف الضرب 1146/3، وهمع الهوامع 10/1.

والصواب أنَّ (كان) وأخواتها أفعالٌ؛ وذلكَ لأنَّها، وإن كانت ناقصة، فهذا لا يخرجها عن الفعلية، كما أنَّ (عسى، ونعمَ، وبئسَ، وفعلي التعجب) لا يخرجها عدمُ تصرُّفها عن أنْ تكونَ أفعالاً (1).

أما ما ذكره الزجاجي من تسمية هذه الأفعال حروفًا، فالأرجح أنه سماها بذلك؛ لأحد الأسباب الآتية:

الأول: أنه يجوز أن تسمى الأصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفا؛ لأنها لما كانت محيطة بالكلام صارت كالحدود له، والشيء إنما يتحدَّدُ بجهاته التي هي حروفه.(2)

الثاني: أن يكون الزجاجي أراد بالحرف الكلمة مهما كان نوعها، فيقع إذ ذاك على الاسم، والفعل، والحرف.(3)

الثالث: أن يكون الزجاجي قد سمَّى هذه الأفعال حروفًا؛ لضعفها من جهتين:

الأولى: أنَّ كل فعل يستقل بمرفوعه، والمتكلم بالخيار في أن يأتي بمنصوبه، فيقول: (ضرب زيدٌ عمرًا)، وله أن يقول:(ضرب زيدٌ) دون أن يأتي بالمفعول، ولا يجوز له أن يقول: (كان زيد) ويسكت، بل لابد أن يقول: (كان زيد منطلقًا)، ويأتي بالخبر، وإنما كان ذلك في (كان) وأخواتها؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول، فكما لا يجوز أن تأتي بالمبتدأ، دون الخبر، ولا بالخبر، دون المبتدأ، لا تأتي باسم (كان)، دون خبرها ولا بخبرها دون اسمها.(4)

الثانية: أنَّ جميع الأفعال تؤكَّد بالمصدر، ويتبين مصدرها، فنقول: (ضرب زيد عمرا ضربا)، إذا أردنا أن نؤكد المصدر، ونقول: (ضرب زيدٌ عمرا ضربا شديدا) إذا أردنا بيان النوع، و(ضربتين) إذ أردنا بيان العدد، وهكذا جميع الأفعال، ولا يجوز ذلك في (كان) الناقصة وأخواتها، فلا يجوز أن نقول: (كان زيدٌ قائما كونًا)، ولا (كان زيد قائمًا كَوْنَتَينِ)، وكذلك جيع أخواتها، ولم يختلف النحويون في هذا.(5)

وعلى ذلك يكون ما ذهب إليه الزجاجي من تسمية (كان) وأخواتها حروفًا تسمية صحيحة.

---

(1) ينظر أسرار العربية ص132،133.

(2) ينظر اصلاح الخلل ص72.

(3) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 403/2، والكليات لأبي البقاء الكفوي ص393.

(4) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 661،662/2.

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 662،663/2.

تقديم أخبار (كان) وأخواتها عليها

قال الزجاجي: " ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها؛ لأنّها متصرفة، فتقول: (كان محمدٌ شاخصًا)، و(كان شاخصًا محمدٌ)، و(شاخصًا كانَ محمدٌ)، وما أشبَهَهُ، قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وكَانَ حقًّا عَلَينَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ﴾(1) ".(2)

قال ابن أبي ربيع مستدركًا على الزجاجي: "وإنَّما يصحُّ الاعتراض عليه بقولهم: (ما دامَ)، فإن خبر هذه لا يتقدم عليها؛ لأنك إذا قلت: لا أكلمك ما دام زيد جالسًا، فـ(ما) مع الفعل في تأويل المصدر، فـ(ما) على هذا موصولة، وكل ما كان من الصلة لا يتقدم على الموصول"(3)

التوضيح:

تنقسم أفعال (كان) وأخواتها بالنسبة إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام:-

الأول: ما يجوز تقديمه عليها بلاخلاف، وهي: (كانَ، وأصبحَ، وأمسى، وغدا، وأضحى، وباتَ، وظلَّ، وصارَ)، وذلك إذا عَرِيَت مما يوجب التقديم، أو التوسط، أو التأخير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾(4)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَهُم كَانُوْا يَظْلِمُونَ﴾(5)، فـ(إياكم وأنفسهم) معمولان لخبر (كان)، وقد تقدما عليها، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.(6)

الثاني: ما لا يجوز تقديم خبرها عليها باتفاق النحويين وهي: (مادامَ)؛ لأنَّ معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه، قال ابن عصفور: " فالذي لا يجوز تقديم خبره عليه (ما دام)؛ لأنَّ (ما) مصدرية، فهي من قبيل الموصولات، ولا تتقدم الصلة على الموصول، فلا يجوز أن تقول: أقوم قائما ما دام زيدٌ، تريد: أقوم ما دام زيد قائما".(7)

---

(1) سورة الروم، الآية (47).
(2) الجمل ص 42.
(3) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ676/2.
(4) سورة سبأ من الآية (40)
(5) سورة الأعراف، من الآية (177).
(6) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 113/7، والتصريح بمضمون التوضيح 606/1.
(7) شرح الجمل لابن عصفور 388/1.

وحكى ابن مالك الاتفاق على المنع، فقال:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ(1)

وأمّا توسُّط الخبر بين (ما) و(دامَ)، نحو(ما طالعةً دامت الشمسُ) ففيه خلاف بين النحويين، فبعضهم منع هذا التوسط؛ لأنَّ الموصُولَ الحرفـيَّ لا يُفصَلُ من صلته.

وبعضهم أجازه؛ لأنَّ (ما) وإن كان موصولا حرفيا لكنه غير عامل، بخلاف العامل مثل (أنْ)؛ لأن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل، فلا يفصل منها، والراجح المنع.(2)

والثالث: ما في جواز تقديم خبرها عليها خلاف، وهي: (مازالَ، ومانفكّ، وما فتيءَ، وما برحَ، وليس).

أمَّا (زالَ) وأخواته، فمذهب الجمهور(3) أنه لا يجوز أن يتقدَّمَ إذا كان النافي (ما)؛ لأنَّ (ما) هذه لها الصدارة عندهم، فلا يجوز عندهم أن يقال: (باردًا ما زال الجو)، بتقديم الخبر، وإذا كان النافي غير (ما) من حروف النفي جاز تقدمه، مثل (محسنًا لم يزل أخوك)، ومنه قول الشاعر:

مَــهْ عَاذِلِي فَهَائماً لَــنْ أَبْرَحا ِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى(4)

وقوله:

وَرَجِّ الفَتَى للخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَـهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيْدُ(5)

وذهب الفراء(6) إلى المنع مطلقا بأي حرف كان النفي، وهو محجوج بالبيتين السابقين.

---

(1) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص17.

(2) ينظر شرح المفصل 114/7،والتصريح بمضمون التوضيح 607/1.

(3) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 389/1، والإنصاف 155/1، والمساعد 261/1

(4) البيت من الرجز، ولم أعثر على اسم قائله، وهو من شواهد الأشموني 187/1، والشاهد فيه قوله: (فهائما لن أبرحا)، حيث قُدِّم (هائمًا)، وهو خبر (أبرح) على (لن) النافية، وهذا جائز على مذهب البصريين.

(5) البيت من بحر الطويل، وهو للمعلوط القريعي، وهو من شواهد الكتاب222/4، وسر صناعة الإعراب 378/1، والأزهية ص52، 96،والمقرّب 97/1، وأضح المسالك173/1، وجواهر الأدب ص 208، والتصريح 189/1.

(6) ينظر رأي الفراء في شفاء العليل 315/1، وشرح التسهيل لابن مالك 351/1.

أمَّا الكوفيون غير الفراء فيجوز عندهم تقديم خبر(زال) وأخواتها عليها، سواء أكان حرف النفي المتقدم عليها (ما) أو غيرها من حروف النفي، وحجتهم أنَّ (مازالَ) ليس بنفي للفعل، وإنَّما هو نفي لمفارقة الفعل، والدليل على ذلك أنَّ (زالَ) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فلمَّا دخلَ النفي على النفي صارَ إيجابًا(1)، وتبعهم في ذلك ابن كيسان.(2)

أما إذا توسط الخبر بين (ما) و (زال) نحو (ما عالما زال زيدٌ)، فالأكثرون على الجواز، ومنع ذلك بعضهم.(3)

وأما تقديم خبر ليس عليها، فمذهب جمهور الكوفيين(4)، والمبرد(5)، والزجاج(6)، وابن السراج(7)، والسيرافي(8)، والسهيلي(9)، وأكثر المتأخرين، ومنهم ابن مالك(10)، أنه لا يجوز، وحجتهم أنَّهم قاسوه على (عسى)، وخبر (عسى) لا يتقدم عليها اتفاقًا، والجامع بينهما الجمود.(11)

وذهب قدماء البصريين(12)، والفراء(13)، والزمخشري(14)

---

(1) ينظر الإنصاف156/1،155، وشرح الكافية للرضي297/2، وحاشية الصبان233/1.
(2) ينظر رأي ابن كيسان في اصلاح الخلل ص 139، وشرح اللمع لابن برهان54/1، والإنصاف155/1.
(3) ينظر ارتشاف الضرب 1171/3
(4) ينظر الإنصاف 160/1.
(5) ينظر رأي المبرد في شرح التسهيل لابن مالك 351/1.
(6) ينظر رأي الزجاجي في الأشموني 234/1.
(7) ينظر الأصول في النحو 89/1، 90.
(8) ينظر رأي السيرافي في شرح التسهيل لابن مالك351/1.
(9) ينظر رأي السهيلي في ارتشاف الضرب 1171/3.
(10) ينظر شرح التسهيل 388/1، وقد أشار إلى هذا في ألفيته بقوله:

وَمَنْـعُ سَـبْقِ خَبَـرٍ لَـيْسَ اصْـطُفِي وَذُو تَمَـــامٍ مَـــا بِرَفْـــعٍ يَكْتَفِـــي

(11) ينظر التصريح 608/1.
(12) ينظر الإنصاف 161/1.
(13) ينظر رأي الفراء في التصريح 608/1.
(14) ينظر الكشاف 381/2، وشرح المفصل لابن يعيش88/2.

إلى جواز ذلك، واختاره ابن عصفور(1)،

واحتجوا على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾(2)، ووجهه أنَّ (يوم) معمول لـ (مصروفا) الذي هو خبر (ليس)، وقد تقدم هذا المعمول على (ليس)، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل في الغالب.(3)

وأجيب عن ذلك بأن (يوم) معمول، وهو ظرف، والظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره، أو بأنَّ (يوم) معمول لفعل محذوف تقديره: (يعرفون يوم يأتيهم)، و(ليس مصروفا عنهم) جملة حالية مؤكدة، أو مستأنفة.(4)

والراجح هو رأي الكوفيين؛ لأنَّه لم يرد تقديم الخبر نفسه، لا معموله على ألسنة العرب، فلا يسوغ لنا مخالفتهم.

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا صحة ما اعترض به ابن أبي الربيع على الزجاجي في إطلاقه جواز تقديم أخبار (كان) وأخواتها عليها دون استثناء لـ(ما دام) التي اتفق النحاة على منع تقديم خبرها عليها، إلا أنه يمكن أن يُلتمسَ العذرُ للزجاجي بأن (مادام) مذكورة في بعض نسخ كتاب الجمل، ومحذوفة في بعضها الآخر.(5)

---

(1) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 388/1، 389.

(2) سورة هود من الآية (8).

(3) ينظر التصريح 608/1.

(4) ينظر شرح التسهيل 354/1، والتصريح 608/1.

(5) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 676/2.

مواضع لام الابتداء في جملة (إنَّ) المكسورة الهمزة

قال الزجاجي في حديثه عن المواضع التي تكسر فيها (إنَّ): "وتكسرإذا كان في خبرها اللام" (1).

قال ابن أبي الربيع: "أحسن من هذه العبارة أن يقول: إذا كان معها اللام؛لأن هذه اللام تدخل على الخبر، وتدخل على الاسم، وتدخل على معمول الخبر"(2).

التوضيح

من أنواع اللامات لامٌ سمَّاها النحويون (لامَ الابتداء) (3)، وحركتها الفتح، نحو (إنَّ زيدًا لَقائمٌ)، وتُسمَّى اللام المُزَحْلَقَةُ، وسميت بذلك؛ لأنَّ مكانها الأصلي الصدارة في الجملة الاسمية، لكن لما كانت للتوكيد، و(إنَّ) تفيد التوكيد، كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد، فقدمت (إنَّ)؛ لأنها عاملة، وزُحْلِقَتِ اللام إلى الخبر(4)؛ ويرى بعض المحدثين أن السبب في ذلك هو استعمال العرب(5).

وذهب هشام، وأبو عبدالله الطوال(6) إلى أنَّ هذه اللام ليست للابتداء، وإنما هي لام جواب القسم، والقسم قبل (إنَّ) محذوف، وذكر أبو حيان أنَّ هذا محكيٌّ عن الفراء(7).

---

(1) الجمل ص57.

(2) البسيط في شرح الزجّاجيّ 824/2.

(3) لدخولها على المبتدأ كثيرا، نحو قوله تعالى: " لأنتم أشد رهبة" (الحشر الآية13)

(4) شرح الكافية للرضي 393/2، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 781/2 ومغني اللبيب ص304، والتصريح بمضمون التوضيح46/2، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب515/1.

(5) ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك325/1.

(6) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي، من أهل الكوفة، وأحد أصحاب الكسائي والفراء، حدث عن الأصمعي، وقدم بغداد وقرأ فيها، وكان حاذقا بارعا في إلقاء المسائل العربية، ولم يشتهر له تصانيف. مات سنة: 343 هـ. ينظر الأعلام 7/ 93، معجم المؤلفين 10/ 231.

(7) ينظر ارتشاف الضرب 1262/3.

وتدخل لام الابتداء بعد(إنَّ) المكسورة الهمزة[1]؛ لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد[2]، وذلك في المواضع الآتية[3]:

الأول: الخبر، بشرط أن يكون متأخرًا عن الاسم، مثبتًا، غير ماض، متصرفًا، وغير جملة شرطية، فيشمل المفرد، نحو: ﴿**إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ**﴾[4]، والجملة المصدرة بالمضارع، نحو: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾[5]، والجار والمجرور، والظرف، إذا لم يقدر متعلقهما، نحو: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾[6]، و(إنَّ زيدًا لعندك)، أمَّا إذا قُدِّرَا متعلقين بـ(استقرَّ) لم تدخل عليهما اللامُ؛ لأنَّ معمولَ الفعلِ الماضي لا تدخل اللام عليه، ويشمل كذلك الجملةَ الاسميةَ على قلَّةٍ، نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾[7]، ولا يعرب الضمير (نحن) في الآية ضمير فصلٍ؛ لأنَّ ما بعدَهُ جملة، والشرط أن يكون ما بعده اسمًا[8].

وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾[9]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾[10] ؛ لتقدم الخبر في الآية الأولى، ولنفيه في الآية الثانية.

---

(1) ولا تدخل هذه اللام في سائر أخواتها من (كَأَنَّ، وَلَعَلَّ، ولكِنَّ)، فلا تقول: (كأنَّ زيدًا لَقائمٌ)، ولا (لعلّ بكرًا لَقادمٌ)، ولا (لكنّ خالدًا لَكريمٌ)؛ لأنَّ هذه الحروف قد غَيَّرت معنى الابتداء، ونقلتْه إلى التشبيه، والترجّي، والاستدراك، وهذه اللامُ لام الابتداء، فلا تدخل إلَّا عليه، أو ما كان في معناه. ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي781/2.

(2) ينظر الكتاب 446/3.

(3) ينظر التصريح 46/2-47.

(4) سورة إبراهيم من الآية 39.

(5) سورة النمل من الآية 74.

(6) سورة القلم الآية 4.

(7) سورة الحجر من الآية 23.

(8) حاشية يس على التصريح222/1.

(9) سورة المزمل الآية 12.

(10) سورة يونس من الآية 44.

وشذَّ قول الشاعر:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكـًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ(1)

وذلك؛ لدخول اللام على الخبر المنفي.

وبخلاف قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا**﴾(2)؛ لأن الخبر ماض.

وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد؛ لأنَّه أشبه المبتدأ، وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم، وعلى الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما في حكم الاسم، وعلى الجملة الاسمية؛ لأنها مبتدأ وخبر، ولم تدخل على الخبر إذا تقدم؛ لئلا يتوالى حرفا توكيد، وهما (إنَّ) واللام؛ ولا إذا كان منفيا؛ لئلا يجمع بين متماثلين في نحو (لم، ولن، ولمـَّا، ولا)، ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم، وأجاز الأخفش(3)، والفراء(4)، وتبعهما ابن مالك(5) (إن زيدًا لنعم الرجل)، و (إن زيدًا لعسى أن يقوم)؛ لأنَّ الفعلَ الجامد كالاسم(6)، وخالفهم الجمهور(7).

وأجاز الجمهور دخول لام الابتداء على الخبر إذا كان فعلا ماضيا متصرفا مقترنا بـ(قد)، نحو (إنَّ زيد لقد قام)؛ لشبه الماضي المقرون بالمضارع؛ لقرب زمانِهِ من الحال، والمضارع شبيه بالاسم. ومشابه المشابه مشابه، وليس جواز ذلك مخصوصًا، بتقدير اللام للقسم، لا للابتداء.(8)

الثاني مما تدخل عليه اللام: معمول الخبر؛ لأنه من تتمة الخبر، وذلك بثلاثة شروط هي(9): تقدمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحًا

---

(1) البيت من بحر الوافر، وقائله أبو حزام غالب، وقد ورد في المحتسب50/1،43،وشرح التسهيل لابن مالك27/2، وشرح الكافية للرضي256/2، وخزانة الأدب 331/4. والشاهد فيه قوله: (للا)، حيث أدخل لام الابتداء على حرف النفي، وهذا شاذ.

(2) سورة آل عمران من الآية33.

(3) ينظر رأي الأخفش في إعراب القرآن للنحاس 325/2، وارتشاف الضرب1264/3, ومغني اللبيب ص301، وأوضح المسالك 346/1، والمساعد 321/1.

(4) ينظر رأي الفراء في أوضح المسالك346/1، والتصريح49/2.

(5) ينظر شرح التسهيل 29/2،28.

(6) ينظر مغني اللبيب ص 301.

(7) ينظر الكتاب 14/1.

(8) ينظر أوضح المسالك 346/1، والتصريح51/2.

(9) البسيط في شرح جمل الزجاجي 780/2.

للام، نحو (إن زيدًا لعمرًا ضارب)، وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ**﴾[1]، وقد تدخل عليهما معًا حكى الكسائي والفراء[2] أنَّ العرب يقولون: (إنِّي لبحمد الله لصالح)، وذلك قليل[3].

الثالث مما تدخل عليه اللام بعد (إنَّ): الاسم، بشرط أن يتأخر، إماعن الخبر، نحو: ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُوْلِي الْأَبْصَارِ** ﴾[4]، أو عن معموله، إذا كان المعمول ظرفًا، نحو: (إنَّ عندك لزيدًا مقيم)، أو جارًّا ومجرورًا، نحو: (إنَّ في الدار لزيدًا جالس).[5]

الرابع: ضمير الفصل، وذلك بدون شرط، ولا قيد، نحو قوله تعالى:﴿**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**﴾[6]، هذا إذا لم يعرب ضمير الفصل الذي دخلت عليه اللام مبتدأ، فإن أعرب مبتدأ، وما بعده خبر، والجملة خبر (إنَّ) فلا يكون ضمير فصل؛ لأنَّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب.

هذه هي المواضع التي تدخل عليها لام الابتداء بعد (إنَّ) مكسورة الهمزة؛ لتأكيد وتحقيق معنى الجملة، وإزالة الشك عن مضمونها، وقد نص ابن أبي الربيع على الثلاثة الأُوَلِ منها، ولم ينصَّ على الموضع الرابع، وهو دخول لا م الابتداء على ضمير الفصل، وكان الأولى به أن يَحمِلَ كلام الزجاجي على المسامحة، كما فعل في كثير من المواطن التي اعترض فيها عليه.

ومما سبق يتضح لنا أنَّ الزجاجي قصر دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) فقط، وأضاف ابن أبي الربيع أنَّها تدخل على الخبر، وعلى الاسم، وعلى معمول الخبر، ولم يذكر دخولها على ضمير الفصل.

---

(1) سورة العاديات، الآية 11

(2) ينظر رأي الكسائي والفراء في التصريح 52/2.

(3) السابق نفسه.

(4) سورة آل عمران من الآية 13.

(5) ينظر أوضح المسالك 346/1، والتصريح54/2.

(6) سورة آل عمران من الآية 62.

ما يؤكَّد بلام الابتداء في جملة (إنَّ) المكسورة الهمزة

قال الزجّاجيُّ: " واعلم أنه يدخل في خبر(إنَّ) وحدها من بين سائر أخواتها اللام، كقولك:(إنَّ زيدًا لقائمٌ)، و(إنَّ زيدًا قائمٌ)، أنت مخيَّر في الإتيان بها وتركِها، وكذلك (إنَّ عبدَاللهِ لمنطلقٌ)، و(إنَّ عبدَالله منطلقٌ)، وإنَّما دخلت هذه اللام توكيدًا للخبر، كما دخلت (إنَّ) توكيدا للجملة "(1).

قال ابن أبي الربيع: (هذا منه مسامحة؛ لأنَّه رأى اللامَ في الخبر، وأمَّا إذا حققتَ الأمر، فكلاهما دخل لتأكيدِ الجملة) (2).

ويقول: في نحو (إنَّ زيدًا قائمٌ): "(إنَّ) لتأكيد الجملة، واللام لزيادة تأكيد الجملة"(3).

ويقول في كتابه الكافي في الإفصاح: «اللام دخلت لتوكيد الجملة، و(إنّ) دخلت لتوكيدها، فهما قد أكدا شيئًا واحدًا، وهو عندي أحسن من قول أبي القاسم؛ لأنه قال: (إنَّ) دخلت لتوكيد الجملة، واللام دخلت لتوكيد الخبر، فجعلهما مُؤَكِّدَيْنِ لشيئين، وإنَّما قال أبو القاسم ما قال مسامحة، ومراعاة لما دخل كل واحد منهما عليه»(4).

التوضيح

اختلفت كلمة النحاة فيما تؤكِّدُه هذه اللام في جملة (إنَّ) المكسورة الهمزة، نحو(إنَّ زيدًا لقائمٌ)، فذهب البصريون إلى أنَّها لتوكيد مضمون الجملة المثبتة بأسرها، وإزالة الشك عن معناها أو إنكارها(5)، وهذا ما مال إليه ابن أبي الربيع.

وذهب الكسائي إلى أنَّ لامَ الابتداء جيء بها لتوكيدِ الخبر، و(إنَّ) لتوكيد الاسم.

قال المرادي: "وما قيل من أنَّ اللام لتوكيد الخبر، و(إنَّ) لتوكيد الاسم، فهو منقول عن الكسائي، وفيه تَجوُّز؛ لأنَّ التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر"(6).

---

(1) الجمل ص53، 54.

(2) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ 2/ 786 - 787.

(3) السابق 786/2.

(4) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع 880/3.

(5) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 25/9، 63/8، وشرح الكافية للرضي 393/2، و مغني اللبيب ص300.

(6) الجنى الداني ص130.

وقد وصف المالقيّ قول الكسائي بأنه كلام منمّق ومزوّر، حيث قال: "وأما ما ذكر الزجاجي من أنَّ اللام دخلت في الكلام الذي فيه (إنَّ) توكيدا للخبر، كما دخلت (إنَّ) توكيدا للجملة فغير صحيح؛ لدخول اللام في اسم (إنَّ) مع الفصل، وفي غير الخبر مع (إنَّ) إذا أُبدلت مع همزتها هاء،وإنما هو كلام زَوَّرَهُ ونَمَّقَهُ"(1).

وقد اتفق الزجاجي مع ما ذهب إليه الكسائي من أنَّ اللام لتوكيد الخبر فقط(2)، وهذا ما اعترض به ابن أبي الربيع على الزجاجي، وحمل كلامه على المسامحة؛ لأنّ هذه اللام لو كانت لتوكيد الخبر، لما جاز دخولها في اسم (إنَّ) إنْ فُصِلَ بينه وبينها بالظرف أو المجرور، كقوله تعالى: [إنّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ] (3)، وقوله: [وَإنّ لَهُ عنْدَنَا لَزُلْفَى] (4)، ولَمَا اجتمعت مع (إنَ) مقدّمة بإبدال همزة (إنَّ) هاءً، نحو: (لَهِنّ زيداً قائمٌ)، ومنه قول الشاعر:

ألا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلِلِ الحِمى لَهِنَّكَ مِن بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ(5)

ولَمَا دخلت في الفصل الذي بين اسم (إنّ) وخبرها، كما في قوله تعالى: [إنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ](6)، فلو كانت مختصة بتوكيد الخبر لما دخلت في سواه(7).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا صحة ما اعترض به ابن أبي الربيع على الزجاجي، من أنَّ لام الابتداء ليست لتوكيد خبر (إنَّ) فقط، وإنما هي لتوكيد مضمون الجملة المثبتة بأسرها، وإزالة الشك عن معناها أو إنكارها.

العطف على اسم (إنَّ) بالرفع بعد استكمال الخبر

---

(1) رصف المباني ص 235.

(2) ينظر الجمل ص54.

(3) سورة ق الآية 37.

(4) سورة ص الآية40.

(5) البيت من بحر الطويل وهو لمحمد بن سلمة في لسان العرب (ل ه ن)، (ق ذ ى)، والخصائص 315/1، ورصف المباني ص44، وشرح المفصل لابن يعيش 63/8، و الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع 878/3، والجنى الداني ص129، وجواهر الأدب ص83.
الشاهد فيه: قوله (لهنك..)،يريد لأنك، فأبدل الهمزة هاء، وقدمت لام التوكيد على (إنَّ)؛ لأن (إنَّ) عملت في المبتدأ والخبر، واللام تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها.

(6) سورة آل عمران من الآية 62. وهذا إذا لم يعرب: (هو) الداخلة عليه اللام مبتدأ، فإن أعرب (مبتدأ) وما بعده خبر، والجملة خبر (إن) فلا يكون ضمير فصل؛ لأنَّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح. ينظر التصريح 55/2.

(7) ينظر رصف المباني 233-235، والجنى الداني 165،166.

قال الزجاجي: " وتقول في العطف: (إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو)، و(عمراً)، بالرفع والنصب ... والرفع من ثلاثة أوجه: أحدها: أن تعطفه على المضمر في (قائم) ... فتقول: (إنَّ زيداً قائمٌ هو وعمرٌو)، والآخر: أن تعطفه على موضع (إنّ) قبل دخولها؛ لأنّها داخلة على المبتدأ والخبر، ... والوجه الثالث من وجوه الرفع في المعطوف في قولك: (إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو)، ترفعه بالابتداء، وتضمر له خبراً، فيكون التقدير: (إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو قائمٌ)، فتضمر الخبر لدلاله ما تقدّم عليه" (1).

فالزجاجي خرج العطف بالرفع على ثلاثة أوجه، وذكر ابن أبي الربيع له وجهين فقط.

قال ابن أبي الربيع: "وهي بالحقيقة وجهان: إمّا مبتدأ والخبر محذوف، وإمّا معطوف على الضمير المستتر في (قائم) " (2).

التوضيح

إذا أوتي بعد اسم (إنَّ) وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان:

أحدهما: النصب عطفًا على اسم (إنّ) نحو: (إن زيدًا قائم وعمرًا).

الثاني: الرفع، **نحو**: (إنَّ زيدًا قائم وعمروٌ)، ومنه قوله تعالى:﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾(3) برفع (**رسوله**) بعد استكمال الخبر وهو "بريء" وقول الشاعر:

فمَنْ يَكُ لمْ ينجِبْ أبوه وأمُّه ... فإنَّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ(4)

برفع (الأب) بعد استكمال خبر(إنَّ) وهو (لنا).

وقول الشاعر:

وما قَصّرَتْ بِي فِي التَّسَانِي خُؤُولةٌ ... ولكنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأصلِ والخالُ (5)

---

(1) الجمل ص 54،55.

(2) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ 803/2.

(3) سورة التوبة، الآية (3)

(4) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على اسم قائله، ينظر أوضح المسالك 353/1، وتخليص الشواهد ص370، والدرر اللوامع 179/6، وشرح الأشموني 243/1، والتصريح 67/2.

(5) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على اسم قائله، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 48/2، وشرح الكافية لابن مالك511/1، والدرر اللوامع 202/2، و شرح الأشموني 245/1، والتصريح67/2، والهمع 144/2.

برفع (الخال) بعد استكمال خبر(لكنَّ) وهو (الطيب).

وهذا هو معنى قول ابن مالك:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

وَأَلْحِقَتْ بِإِنَّ لَـكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ(1)

واختُلف في توجيه الرفع على عدة أقوال:

الأول: أنه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف؛ لدلالة خبر الناسخ عليه، فهو من عطف جملة على جملة، واستحسن سيبويه هذا المذهب (2)، وتابعه الجرمي(3)، وابن عصفور(4).

الثاني: أنه معطوف على الضمير المستتر في الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، فهو من عطف مفرد على مفرد فـ(رسوله) معطوف على الضمير المستتر في (بريء)، أي: (بريء هو ورسوله)، لوجود الفصل بالجار والمجرور، وهو: (من المشركين).

و(الأب) معطوف على الضمير المستتر في (لنا)، لوجود الفصل بالصفة والموصوف.

و(الخال) معطوف على الضمير المستتر في (الطيب)، لوجود الفصل بالمضاف إليه.

وهذان الوجهان اقتصر عليهما المحققون من البصريين.

قال سيبويه: " هذا باب ما يكون محمولا على (إنَّ)، فيشاركه فيه الاسم الذي ولِيها ويكون محمولا على الابتداء، فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إن زيدا ظريفٌ وعمرٌو، وإن زيدا منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف، فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء، لأن معنى إن زيدا منطلقٌ، زيدٌ منطلق، وإنَّ دخلتْ توكيدا، كأنه قال: زيدٌ منطلق وعمرو. وفي القرآن مثله: ﴿**إِنَّ اللهَ بَرَئٌ مِنَ المُشْرِكينَ ورسولُه**﴾(5)، وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على

---

(1) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص19.

(2) الكتاب 144/2.

(4) ينظر ارتشاف الضرب 1289/3.

(4) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور455/1.

(5) سورة التوبة الآية (3).

الاسم المضمَر في المنطلق والظريف، فإن أردتَ ذلك فأحسنه أن تقول: منطلقٌ هو وعمرٌو، وإن زيدا ظريفٌ هو وعمرو."(1)

الثالث: أنَّه معطوف على محل اسم (إنَّ)، فإنه في الأصل مرفوع؛ لكونه مبتدأ، وهذا قول بعض البصريين(2).

قال المبرد: «وَتقول إِن زيدا منطلق وعمرا وَإِن شِئْت وَعَمْرو، فَأَما الرّفْع فَمن وَجْهَيْن وَالنّصب من وَجه وَاحِد وَهُوَ أَن تعطفه على الِاسْم الْمَنْصُوب كَمَا قَالَ:

إِنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَريفَا يَدَا أبي العَبَّاسِ والصُّيُوفا(3)

وَهَذَا على وَجه الْكَلَام وَمَجْرَاهُ لِأَنَّك إِذا عطفت شَيْئا على شَيْء كَانَ مثله وَأحد وَجْهي الرّفْع وَهُوَ الأجود مِنْهُمَا أَن تحمله على مَوضِع (إِنَّ)؛ لِأَن موضعهَا الِابْتِدَاء فَإِذا قلت إِن زيدا منطلق فَمَعْنَاه زيد منطلق»(4).

وهذه الأوجه الثلاثة هي التي ذكرها الزجاجي، واعترض ابن أبي الربيع على الوجه الثالث منها، واقتصر على الوجهين الأولين تبعًا للمحققين من البصريين، ولم يرتض الوجه الثالث، وهو العطف على محل اسم (إنَّ) قبل دخولها؛ لأنَّه لا يقاس العطف على الموضع إلا حيث يكون له مجوِّز، وذلك نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا)، فـ(قائم) في موضع نصب، كأنه قال (ليس زيد قائمًا)، فالذي يطلب النصب باقٍ، وهو (ليس)، وأما إذا قلت (إنَّ زيدًا قائمٌ) فإن الرافع لـ(زيد)، وهو التعرِّي قد زال ولم يبق للرفع مجوز، فلذلك لم يجز العطف بالرفع على الموضع في هذه المسألة؛ لأنَّ الابتداء قد زال بدخول الناسخ.(5).

تقديم المفعول على الفاعل وجوبًا

قال الزجاجي: " واعلم أنَّ الوجه تقديم الفاعل على المفعول، وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل، كما ذكرت لك، وقد جاء في كتاب الله -عزّ وجلّ- :

---

(1) ينظر الكتاب 144/2.

(2) ينظر التصريح 68/2.

(3) بيت الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص 179، والكتاب 145/2، و أوضح المسالك 351/1.

الشاهد فيه: عطف (الخريفَا) بالنصب على اسم (إنَّ) (الربيع).

(4) المقتضب 111/4، وينظر: التصريح 68/2.

(5) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 802/2، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور1 /456، وضياء السالك إلى أوضح المسالك 334/1 والتصريح 69/2.

﴿وَإِذَا ابْتَلَى إِبْرَاهِيْمَ رَبُّهُ بِكَلِمات﴾(1)، و﴿لَنْ يَنَالَ اللهَ لحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾(2)، و ﴿لاَ يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾(3)، و﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِن عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾(4)"(5).

قال ابن أبي الربيع: " أتى بما لا يجوزُ فيه إلا التقديمُ، فكان يجب عليه أن يأتي بما يجوزُ تقديمُه، ولا يأتي بما يلزم تقديمُهُ" (6).

التوضيح

الفاعل هو: الاسم الذي أسند إليه فعل تام، أصلي الصيغة، أو مؤول به.(7)

المفعول به هو: " ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: (ضربت زيدًا) و(أعطيت عمرا درهما)"(8).

والقياس أن يتقدم الفاعل على فعله؛ حيث إنَّ الفعل حركة الفاعل، فمرتبته بعد الفاعل؛ لأن وجود الفاعل قبل وجوده، ولما كان الفعل عاملا في الفاعل والمفعول، ومرتبة العامل قبل المعمول، تقدم عليهما، ولمَّا كان الفاعل لازما للفعل، يتنزَّلُ منه منزلة الجزء من الكلمة، حيثُ لا يستغني عنه فعلٌ، ولا يخلو فعلٌ من فاعلٍ، وجب أن يترتب بعدَه، ولهذا المعنى لا يجوزُ أن يتقدَّمَ عليه، وللمفعول المرتبة الأخيرة؛ لأنَّه فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، فالرتبة –إذا- الفعل أولاً، والفاعل بعده، والمفعول أخيرًا، والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أنْ يُنوَى بها غيرها.(9)

وقد يتقدَّمُ المفعول به على الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَد جَاءَ آلَ فِرْعَونَ النُّذُرُ﴾(10)، وعلى الفعل والفاعل معًا، نحو قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا

---

(1) سورة البقرة الآية(124).
(2) سورة الحج الآية (32).
(3) سورة الأنعام الآية (158).
(4) سورة فاطر الآية (28).
(5) الجمل ص 24.
(6) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ 278/1.
(7) الأشموني 300/1، والتصريح233/2.
(8) شرح الكافية للرضي 333/1.
(9) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 75/1.
(10) سورة القمر، الآية(41).

حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾[1]، وهذا التقديم لأمر معنوي، يعدل فيه عن الترتيب الأصلي.

قال سيبويه: " هذا باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: (ضَرَبَ عبدُ الله زيداً). فـ(عبدُ الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذَهبَ)، وشغَلْت (ضربَ) به كما شغلتَ به (ذهَب)، وانتصب (زيدٌ)؛ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل، فإن قدَّمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوَّل، وذلك قولك: (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله)؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرِد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه، وإنْ كان مؤخراً في اللفظ، فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانُهُ أهمُّ لهم، وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانِهم ويَعْنِيانهم"[2].

بَيدَ أنَّ مراعاة الترتيب الأصلي بين الفاعل والمفعول، أو توسط المفعول بين الفعل والفاعل، أو تقدم المفعول عليهما معا، قد يكون جائزًا، أو واجبًا، وسأكتفي من ذلك بالحديث عن توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا، ووجوبا.

فيتوسط المفعول بين الفعل و الفاعل جوازًا، إذا لم يوجد ما يوجب تقدُّمه، أو تقدم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**ولقد جاء ألَ فرعون النذر**﴾، حيث تقدَّم المفعول(آل) على الفاعل (النذر)، وهذا جائز، ولا مانع من أن يحتل مرتبته في التأخير.

أما عن توسط المفعول به بين الفعل والفاعل وجوباً، فذلك يكون في عدة مواضعَ[3]، أهمها ما يلي:

الأول: أن يكون المفعول به ضميرًا متصلاً والفاعلُ اسماً ظاهراً، أو ضميرًا منفصلاً، فالأول نحو(أكرمني زيدٌ)، والثاني نحو(ما أكرمَكَ إلَّا هُوَ).

---

(1) سورة الأعراف، الآية (30).

(2) الكتاب 34/1.

(3) ينظر ارتشاف الضرب 1349/3، والمساعد 406/1، والتصريح294/2-300

الثاني: أن يكون الفاعل محصورًا بـ(إنما)، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾(1)، فـ(العلماء) فاعل محصور فيه الخشية، فوجب تأخيره، فلزم تَوَسُّطُ المفعول، والمعنى (ما يخشى اللهَ من عبادهِ إلا العلماءُ)، وهذا متفق عليه.(2)

فإن كان الحصر بـ(إلَّا)، وجب تقديم المفعول به على الفاعل عند جمهور النحاة.

وأجاز الكسائي(3) تقديم الفاعل مع (إلَّا)، محتجًّا بعدد من الشواهد الشعرية منها قول الشاعر:

مَا عَابَ إِلّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّأ بَطَلَا(4)

فقد تقدم فيه الفاعل المحصور بـ(إلَّا) على المفعول في (إلا لئيم فعل)، و(إلا جبأ بطلا)، والذي سوغ التقديم تقدم (إلَّا) معه، والجمهور يوجب التأخير، حملا على (إنما)، ويتأولون فعلا ناصبا للمفعول به، والتقدير(ما عاب إلا لئيمٌ عابَ فعلَ ذي كرمٍ)، (ولا جفا قطُّ إلا جبَّأٌ جفا بطلا)، فالمفعول في كلا الموضعين من جملة أخرى.(5)

الثالث: أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، نحو قوله تعالى:﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**﴾(6)، فـ(إبراهيم) مفعول به مقدَّم، و(ربه) فاعل مؤخر وجوبًا، وقوله تعالى:﴿**لاَ يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا**﴾(7)، فـ(نفسا) مفعول به مقدَّم

---

(1) سورة فاطر من الآية(28).

(2) ينظر شرح ابن عقيل 492/1.

(3) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي 288/6، تحقيق د/حسن هنداوي، نشر دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، وشرح ابن عقيل492/1، وأوضح المسالك 112/2،والتصريح 297/2.

(4) البيت من بحر البسيط، ولم أقف على اسم قائله فيما أتيح لي من المصنفات النحوية، والمراد بـ(اللئيم): البخيل، و(الجبأ): الجبان، و(البطل): الشجاع، والبيت موجود في أوضح المسالك 2/ 129، وتخليص الشواهد ص487، وتذكرة النحاة ص335، والدرر 1/ 361، وشرح الأشموني 1/ 177، والمقاصد النحوية 2/ 490، وهمع الهوامع 161/1.

(5) ينظر التذييل والتكميل 288/6، والتصريح 297/2.

(6) سورة البقرة من الآية 124

(7) سورة الأنعام من الآية158

وجوبًا، و(إيمانها) فاعل مؤخر، وقوله تعالى:﴿**يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ**﴾(1)، فـ(الظالمين) مفعول به مقدم وجوبًا، و (معذرتهم) فاعل مؤخر، وإنَّما وجب تقديمُ المفعول به في الآيات السابقة؛ لئلا يعود ضمير على المفعول به، وهو متأخر لفظا ورتبة، ولأجل ذلك لا يجيز أكثر النحويين نحو (زانَ نورُهُ الشجرَ)، بتقديم الفاعل على المفعول، لا في نثر ولا في شعر، وأجاز ذلك الأخفش(2) وابن جني(3)، وأبو عبد الله الطوال(4)، وابن مالك(5)، احتجاجًا بقول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَجداً أَخلَدَ الدَّهْرَ واحِداً من الناسِ أَبقَى مَجدُه الدَّهرَ مُطعِمَا(6)

وقوله:

جزَى بنوه أبا الغَيْلانِ عن كِبَرٍ وحسْنِ فعلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ(7)

---

(1) سورة غافر من الآية 52.

(2) ينظر أوضح المسالك125/2.

(3) ينظر الخصائص294/1.

(4) ينظر شرح ابن عقيل 493/1، وأوضح المسالك 125/2.

(5) ينظر شرح التسهيل 161/1.

(6) البيت من بحر الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص243، وتذكرة النحاة ص364، وشرح ابن عقيل496/1، ومغني اللبيب639، والمقاصد النحوية 2/ 497، وشرح الأشموني 1/ 178.

والشاهد فيه قوله: (أبقى مجده مطعمًا)، حيث أخر المفعول (مطعما) عن الفاعل(مجده)، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول؛ للضرورة الشعرية.

(7) البيت من بحر البسيط، وهو لسليط بن سعد، وهو موجود في تذكرة النحاة ص364، والمقاصد النحوية 2/ 495، خزانة الأدب 293/1، 294، وشرح الأشموني 170/1.

والشاهد فيه قوله: (جزى بنوه أبا الغيلان)، أخر المفعول (أبا الغيلان) عن الفاعل(بنوه)، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول؛ للضرورة الشعرية.

وقوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ(1)

فقد اتصل الفاعل في الأبيات السابقة بضمير يعود على المفعول، وتقدم الفاعل على المفعول، فدلَّ ذلك على جوازه.

والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة، وهو الإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه.(2)

ومن خلال الحديث عن الموضعين الثاني والثالث، يتبين أنَّ استشهادَ الزجاجي بالآيات التي استشهد بها على جواز تقديم المفعول به على الفاعل غير موافق لما ذكره النحاة؛ لأنَّ الفاعل لا يجوز أن يحتلَّ مرتبته الأصلية بعد الفعل مباشرةً، إذا كان محصورًا بـ(إنَّما)، أوبه ضمير يعود على المفعول المتأخِّر؛ حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبةّ، وذلك غير جائز اختيارًا، ومن هنا صحَّ اعتراض ابن أبي الربيع على ما ذكره الزجاجي.

بناء الفعل المضارع للمجهول

قال الزجاجي: "فإن كان الفعل مستقبلًا، ضُمّ أولّه، وفُتح ثالثه، كقولك:

(يُضرَبُ زيدٌ) و(يُؤكَلُ الطعامُ) وما أشبه ذلك " (3).

اعترض ابن أبي الربيع على الزجاجي؛ لعدم تقييده الفعلَ المستقبل؛ لأنَّ المستقبل يشمل المضارع والأمر، حيث قال معلِّقا على قول الزجاجي السابق: "هذا اللفظ مطلق يراد به التقييد، وقد قيده بالمثال، وتقييده أن تقول: فإن كان الفعل مستقبلا، ولم يكن صيغة الأمر،..... وكان أحسن من هذا أن يقول: (فإن كان الفعل مضارعًا ضُمَّ أوله، وفتح ثالثه)؛ لأن صيغة الأمر لا تكون إلا للفاعل المخاطب"(4).

---

(1) البيت من بحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص191، والخصائص294/1، شرح ابن عقيل 496/1، وأوضح المسالك125/2.

والشاهد فيه قوله: (جزى ربه...عدي)، حيث أخر المفعول (عدي)، وقدم الفاعل(ربه)، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول؛ للضرورة الشعرية

(2) التصريح 296/2.

(3) الجمل ص 77.

(4) ينظر البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ 959/2.

وكذلك اعترض عليه في تقييده فتح الحرف الثالث من الفعل المضارع عند بنائه للمجهول.

فقال:" وأحسن من هذا أن يقول: (ضُمَّ أولُه، وفُتِحَ ما قبل آخره) ألا ترى أنَّك إذا قلت: استخرَجَ زيدٌ الدراهمَ، ثم قِيل لك: رُدَّهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه، لم تجد الثالثَ مفتوحًا؛ لأنك تقول: استُخرِجَتِ الدراهمُ".(1)

التوضيح

تتغير صورة الفعل لنائب الفاعل؛ لِيُفْصَلَ بين المبني للفاعل، والمبني للمفعول، فيُضَمُّ أول الفعل مطلقًا- إذا لم يكن مضموما- سواء أكان ماضيًا، أم مضارعا، ويُكْسَرُ ما قبل آخر الماضي – إن لم يكن مكسورا- نحو (قُطِعَ الحَبلُ) و(فُهِمَ الدرسُ).

ويُفْتَحُ ما قبل الآخر في المضارع –إن لم يكن مفتوحًا- نحو (يُضْرَبُ المسيءُ) و(يُفْهَمُ الدرسُ)، ومنه قول المعرّي:

أَعِنْدِي وَقَدْ مَارَسْتُ كُلَّ خَفِيَّةٍ يُصَدَّقُ وَاشٍ أَوْ يُخَيَّبُ سَائِلُ(2)

وقد يكون الفتح مقدَّرًا لعلة تمنع ظهوره نحو: (يُصَامُ رمضانُ)، و(لا يُسْتَبَاحُ الحِمَى)، والأصل (يُصْوَمُ) و (يُسْتَبْيَحُ) فقُلِبَ حرفُ العلةِ ألفًا؛ لانفتاح ما قبله بعد الإعلال بالنقل في كلٍّ من الفعلين.(3)

وإلى هذا التغيير الذي يطرأ على الفعل يشير ابن مالك بقوله:

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِـيٍّ كَوُصِلْ

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى(4)

ويتبين مما سبق صحة اعتراض ابن أبي الربيع على الزجاجي، في عدم تقييده الفعل المستقبل المبني للمجهول بالمضارع؛ لأن المستقبل يشمل المضارع والأمر، والأمر لا يُبْنَى للمجهول؛ لأن صيغة الأمر لا تكون إلا للفاعل المخاطب(5).

---

(1) السابق نفسه.

(2) البيت من بحر الطويل، وقد جاء فيه الفعلان المضارعان:(يُصَدَّقُ، يُخَيَّبُ) مبنيين للمجهول، وقد ضمَّ أولهما، وفتح ما قبل آخرهما. ينظر ضياء السالك 71/3.

(3) ينظر أوضح المسالك 57/2.

(4) ألفية ابن مالك ص23.

(5) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 959/2.

وكذلك صحة اعتراضه في تقييده فتحَ الحرف الثالث من الفعل المضارع عند بنائه للمجهول، وكان الأحسن أن يقول: "ضُمَّ أولُهُ، وفُتِحَ ما قبل آخره" حتى يكون كلامُه أشمل وأكثر إحاطة لأنواع الفعل المضارع؛ لأنك إذا قلت: يَسْتَخْرِجُ زيدٌ المالَ، ثم قيل: رُدَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، لم نجد الحرف الثالث مفتوحًا من أجل البناء للمجهول؛ لأنه مفتوح في الأصل، وإنما المفتوح من أجل البناء للمجهول هو ما قبل الآخر وهو حرف (الراء) وهو الحرف الخامس في الفعل، فنقول: يُسْتَخرَجُ المالُ.

بناء الفعل اللازم للمجهول

قال الزجاجي: «فإن كان الفعل غير متعدٍّ إلى مفعول لم يجز ردّه إلى ما لم يسمّ فاعله عند أكثر النحويين؛ لأنّك إذا حذفت فاعلَه لم يبقَ ما يقومُ مقامَه، وذلك قولك: (خَرَجَ زيدٌ) و(ضَحِكَ عمرٌو) و(قَعَدَ بكرٌ)، فلا يجوز ردّه إلى ما لم يسمَّ فاعله، فتقول (قُعِدَ، وضُحِكَ) وقد أجازَه بعضهم على إضمارِ المصدرِ، وهو مذهب سيبويه»(1).

فالظاهر من كلام الزجاجي أنه نسب إلى سيبويه القول بجواز بناء الفعل اللازم للمجهول على أن يكون نائب الفاعل هو ضمير المصدر، وقد اعترض ابن أبي الربيع على هذا، وذكر أنَّ هذا القول لم يثبت عن سيبويه.

قال ابن أبي الربيع: « قوله (وهو مذهب سيبويه) لا يثبت؛ وقد ذكرت أنَّ كلام سيبويه يقتضي بطلان ذلك، لكن لسيبويه كلام يقتضيه بظاهره ولابد من تأويله؛ لأنَّ الصنعة تخالفه»(2).

التوضيح

ذهب أكثر النحاة من البصريين والكوفيين إلى أن الفعل إذا كان غير متعدٍّ إلى مفعول به، نحوَ: (قام)، و(سار)، لم يجز بناؤه للمجهول؛ لأنه إذا حذف الفاعل، يُصاغ الفعل للمفعول، وليس لهذا الفعل مفعولٌ يقوم مقام الفاعل.

قال ابن السراج: « إن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول؛ لأن ذلك محال، نحو: (قام)، و(جلس)، لا يجوز أن تقول (قِيمَ زيدٌ ولا جُلِسَ عمرو)، إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول، فمن أين لك مفعول تبنيه له؟»(3)

---

(1) الجمل ص 77

(2) ينظر البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ 967،968/2.

(3) الأصول في النحو لابن السراج 77/1.

وقد نسب الزجاجي جواز ذلك إلى سيبويه، على أنَّ فيه ضميرًا، وهذه النسبة غير صحيحة.

قال أبو حيان: " وإن كان تامًا لازمًا لم يتعد ظاهرًا إلَّا إلى مصدر، لا زمان، ولا مكان نحو (جلس وقعد)، فذهب أكثر النحاة من البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز، وقد نُسِبَ جوازُ ذلك إلى سيبويه على أن فيه ضميرَ المصدر، وهو غلطٌ على سيبويه"(1).

والذي يقتضيه كلام سيبويه أنَّ بناء الفعل اللازم للمجهول على أن يكون نائب الفاعل ضمير المصدر لا يجوز كما هو مذهب الجمهور، ويفهم هذا من قوله:" هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا".(2)، ولا شك أنَّ ما يأتي مؤكِّدًا يجوز الاستغناء عنه.(3)

وأجاز ذلك الفراء(4) على أن الفعل فارغ، لا ضمير فيه، والكسائي، وهشام(5) على أن فيه مجهولاً من ضمير مصدر أو زمان، أو مكان، لم يعلم أيهما هو، فإذا قلنا: (جَلَسَ عبدُ الله)، ثم بنيناه لما لم يسمَّ فاعله نقول: (جُلِسَ)، وزعم الكسائيّ وهشام أنّ في (جُلِسَ) مجهولاً مضمراً، أي: أنَّ الفاعل لمّا حُذف أُسنِد الفعل إلى أحد ما يعمل فيه ممّا هو سوى المفعول به، مصدراً، أو وقتاً، أو مكانًا، ولم يُعلم أيّها المقصود؛ لأنّه لم يظهر مع الفعل مرفوع به، هذا ما حكاه ابن كيسان عن ثعلب في تفسير مذهب الكسائيّ وهشام، ونقله ابن السيد البطليوسي عنهم. (6)

والصحيح في بناء الفعل اللازم للمجهول على الإضمار المنع؛ وذلك لأنَّ من شروط المصدر النائب عن الفاعل أن يكون متصرِّفًا، بأن لا يلازم النصب على المصدرية، فيجري بتصاريف الإعراب، فلا ينوب المصدر الملازم للنصب على المصدرية، نحو(معاذ الله، وسبحان الله)؛ لأنَّ ملازمته للنصب تمنع أن يكون مرفوعا مطلقا، فلا يكون نائب فاعل.

---

(1) ارتشاف الضرب 1327/3.

(2) الكتاب 23/1.

(3) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 963/2.

(4) ينظر رأي الفراء في إصلاح الخلل ص 196، وارتشاف الضرب 1327/3.

(5) ينظر رأي الكسائي وهشام في ارتشاف الضرب 1327/3، والتصريح 318/2.

(6) ينظر أوضح المسالك 380/1،373، و التصريح318/2.

ويشترط في المصدر أيضا أن يكون مختصاً بصفة أو غيرها، نحو قوله تعالى: **[فَإِذَا نُفِخَ فِي الصّوْرِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ]**(1)، فـ(نفخة) نائب عن الفاعل، وهو متصرّف لكونه مرفوعًا، ومختص لكونه موصوفا بـ(واحدة).

وكذلك تمتنع نيابة (سِيرَ) في قولنا (سِيْرَ به سَيرٌ)؛ لامتناع حصول الفائدة؛ لأنّ المصادر المبهمة مستفادة من أفعالها، فيتحد معنى المسند والمسند إليه، ولابد من تغايرهما لحصول الفائدة، وإذا امتنع (سِيْرَ به سَيْرٌ) مع إظهار المصدر، فإنّ امتناع (سِيْرَ) بالبناء للمجهول على إضمار المصدر أو ضميره أحق بالمنع؛ لأنّه أكثر إبهاما، كما أنّ المصدر المؤكد فائدته التوكيد فيجوز إسقاطه، وما يجوز إسقاطه يقدّر ساقطاً، ولا يكون الكلام من فعل وحده، أو من اسم وحده(2).

فإن كان معه حرفُ جرّ من الحروف المتصلة بالفعل، أو ظرفٌ من الظروف المتمكنة زمانًا أو مكانًا، أو مصدر مخصوصٌ، فحينئذ يجوز أن تبنيه لما لم يسمّ فاعله؛ لأنَّ معك ما يقوم مقام الفاعل، فتقول:(سرتُ بزيد فرسخَيْن يومَيْن سيرًا شديدًا).

فإن بنيته لِما لم يسمّ فاعله، جاز أن تقيم أيّ هذه المفاعيل شئت مقام الفاعل، وهي مستويةٌ في ذلك، فتقول: (سِيرَ بزيد فرسخين يومين سيرًا شديدًا)، فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل؛ لأنه في تقدير المفعول به؛ لأنّ الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة، فقولُك: (قام زيد) و(أقمته) بمنزلةِ (قمتُ به) و(ذهب زيد)، و(أذهبتُه) بمنزلةِ (ذهبتُ به)، قال الله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ**﴾،(3) والمعنى: لأذهبَ سمعَهم وأبصارَهم، فلمَّا كانت الباء بمنزلة الهمزة في تعدية الفعل، تعدَّى إلى ما تعلّقت به الباءُ، فيجوز على هذا (قِيمَ بزيد)، و(ذُهِبَ بعمرٍو)، كما تقول: (أُذهِبَ زيد)، و(أُقيم عمرو)، ولا يجوز على هذا أن تُقدم (بزيد) على (سِيرَ)؛ لأنه فاعلٌ.

ويجوز أن تقول: (سير بزيد فرسخان يومَيْن سيرًا شديدًا)، فتقيم (الفرسخين) مقام الفاعل، ولذلك رفعته. فإن أقمت (اليومين) مقام الفاعل؛ جاز أيضًا، ورفعته، فتقول: (سير بزيد فرسخين يومان سيرًا شديدًا)، فإن أقمت المصدر مقام الفاعل، قلت: (سير بزيد فرسخين يومين سيرٌ شديدٌ)، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل، وتنصب سائر أخواته(4).

---

(1) سورة الحاقة الآية (13).

(2) ينظر البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ2/962-964، وارتشاف الضرب1327/3، والتصريح318/2.

(3) سورة البقرة، الآية(20).

(4) شرح المفصل لابن يعيش 311/4.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا صحة اعتراض ابن أبي الربيع على الزجاجي في نسبته القولَ بصحة بناء الفعل اللازم للمجهول على أن يكون نائب الفاعل هو ضمير المصدر إلى سيبويه، وهذا لم يثبت عنه، والذي ثبت عنه المنع، وقد فهم ابن أبي الربيع هذا من قول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا".(1) ثم قال ابن أبي الربيع معلقا على كلام سيبويه: " وبلا شك أن ما يأتي مؤكِّدًا يستغني عنه، ويجد المتكلم بُدًّا منه، وعلى هذا حُذاق هذه الصنعة، وهو المذهب الصحيح".(2)

إقامة المفعول الأول أو الثاني مقام الفاعل

قال الزجاجي:" وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، رفعت الأول منهما، فأقمته مقام الفاعل، وتركت الأخر منصوباً على حاله، كقولك: (أُعطِي زيدٌ درهماً) رفعت (زيداً)؛ لأنّه مفعول لما لم يسمَّ فاعله، ونصبت (الدرهم)؛ لأنّــه مفعول ثــان، فبقي على أصله"(3).

قال ابن أبي الربيع: " إنَّ ظاهر كلام أبي القاسم يوحي بأنَّ الأوَّل هو الذي يقام مقام الفاعل، ولا يقام الثاني، وهذا مردود؛ لأنّه يجوز لنا في هذه المسألة أن نقيم المفعول الأوّل مقام الفاعل أو الثاني، ونحن في ذلك بالخيار"(4).

التوضيح

يحذف الفاعل، فينوب عنه أحد أربعة أشياء:

المفعول به، أو الظرف بنوعيه، أو المصدر، أو المجرور بحرف.

وإنما قُصِرَت النيابة على هذه الأربعة دون غيرها من الفضلات؛ لأن القائم مقام الفاعل ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، -وإن جاز ألَّا يذكر لفظا-؛ كما أن الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أن الفعل المتعدي لابد له من مفعول يقع عليه، ولا بد له من زمان، ومكان يقع فيهما، ولابد له من مصدر، إذ هو جزؤه، وكذلك المجرور مفعول به بواسطة حرف الجر، ومن ثَمَّ كان كل ما ليس من ضروريات الفعل غير صالح للنيابة، سواء أكان منصوبا أم مجرورا بحرف(5)، فالمفعول به هو الأصل في

---

(1) الكتاب 23/1.

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي 963/2.

(3) الجمل ص 78.

(4) ينظر البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ 970/2.

(5) ينظر شرح الكافية 84/1.

النيابة؛ لكون طلب الفعل له بعد الفاعل أشد من طلبه من سائر المنصوبات، والفعل المتعدي ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما ينصب مفعولا واحدا، وفي هذا النوع ينوب المفعول به مناب الفاعل بعد حذفه، نحو قوله تعالى:﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾(1)

الثاني: ما ينصب مفعولين، وهو قسمان:

أ- ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو أفعال (ظنَّ) وأخواتها، نحو: (ظننت عليًّا مسافرًا)، و(حسبت أحمدَ فاهمًا)، فالمشهور عند النحاة -في هذا النوع- أنه يجب إنابة الأول ومنع إنابة الثاني، فنقول: (ظُنَّ عليٌّ مسافرًا، وحُسِبَ أحمدُ فاهمًا)، سواء لم يُلْبِس -كالمتقدم- أم ألبس، نحو: (ظننت عليًّا حسنًا، وحسبت الوالدَ الولدَ)؛ فلا يقال: (ظن عليًّا مسافرٌ، وحُسِبَ أحمدَ فاهمٌ) ولا: (ظُنَّ عليًّا حسنٌ، وحُسِبَ الوالدَ الولدُ) على إقامة الثاني منهما.

وأجاز فريق من النحاة منهم ابن مالك إنابة الثاني إذا لم يلبس، وظهر المقصود، نحو: (ظُنَّ عليًّا مسافرٌ، وحُسِبَ أحمدَ فاهمٌ)؛ لأن تنكيره يرشد إلى أنه خبر في الأصل.(2)

والصواب المنع من إنابة الثاني منهما، أمَّا فيما يلبس فظاهر، وأما فيما لا يلبس من نحو: (ظنَّ عليًّا مسافرٌ) مما الغالب فيه أن يكون مشتقاً، فلأنه إذا ناب عن الفاعل كانت رتبته التقديمَ: (ظن مسافرٌ عليًّا)، فيعود الضمير في الوصف (مسافر) على متأخر لفظا ورتبة(3)؛ ولأن السماع لم يرد إلا بإقامة الأول.

ب- ما ينصب مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: (أعطيت محمدًا كتابًا) و(كسوت عليًّا ثوبًا)، وفي هذا النوع ينوب الأول أو الثاني عند أمن اللبس، فنقول: (أُعطِيَ محمدٌ كتابًا، وكُسِيَ عليٌّ ثوبًا)، و: (أعطي محمدًا كتابٌ، كسي عليًّا ثوبٌ) بإقامة الأول أو الثاني مقام الفاعل؛ لأنَّ إقامةَ أيٍّ منهما لا تُلْبِسُ؛ إذ الآخذ معروف فيهما، فإن كانت إقامة الثاني تحدث لبسًا تعينت إنابة الأول، وامتنعت إنابة الثاني اتفاقًا، نحو: (أعطيت محمدًا فريقًا من العمال)؛ فكل من (محمدًا، وفريقًا) يصلح أن يكون آخذًا ومأخوذًا، فيتعذر التمييز بينهما عند بناء الفعل للمجهول، إلا باختيار أولهما فتجب إقامته مقام الفعل؛ إذ هو الفاعل في المعنى، فنقول: (أُعْطِيَ محمدٌ فريقًا من العمال).

قال ابن مالك: " لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين من باب أعطى إذا أُمِنَ اللبس نحو (أعطيت زيدًا درهمًا)، ولا في منعها إن خِيفَ اللبس نحو

---

(1) سورة هود الآية 44.

(2) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 129/2.

(3) ينظر التصريح بمضمون التوضيح331/2.

(أعطيت زيدًا عمرًا)، فيجوز في المثال الأول أن يقال (أُعطى درهمٌ زيدًا)؛ لأن اللبس فيه مأمون، ولا يجوز في المثال الثاني أن يقال (أُعطِي عمرو زيدًا)؛ لأن (عَمرًا) مأخوذ، فَيُتَوَهَّمُ كونه آخذًا".(1)

ونقل بعضهم عن الفارسي أنه لا يجيز إقامة الثاني إن كان نكرةً والأول معرفة، فلا يقال: (أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا)، ويتعين: (أعطي زيد درهمًا)؛ لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة(2) قال المرادي عن هذا النقل عن الفارسي: " وهو نقل غريب".(3)

وقيل: يمتنع إقامة الثاني مطلقًا طردًا للباب، فيتعين نيابة الأول؛ لأنَّـه فاعل معنى.(4)

ج- ما ينصب ثلاثة مفاعيل وهو: (أعلم، وأرى) وأخواتهما، نحو (أعلمت محمدًا أخاه حاضرًا)، و(نبأتُ أحمدَ صديقَه ناجحًا)، والمشهور في هذا النوع إقامة الأول، فيقال: (أُعْلِمَ محمدٌ أخاه حاضرا)، وذلك للأسباب الآتية:

- لأنه الذي يقع عليه الإعلام، فهو مفعول حقيقة.
- ولأنه هو الفاعل في المعنى، إذ معنى: (أعلمت محمدًا أخاه حاضرًا): (عَلِمَ محمدٌ أخاه حاضرًا).
- ولأن السماع لم يرد إلا بإنابة أول المفاعيل، قال الفرزدق:

ونُبِّئت عبدالله بالجوِّ أصبحتْ كِرامًا مواليها لئيمًا صميمُها(5)

فالتاء في (نبئت) نائب الفاعل، وقد كان مدلولها المفعول الأول.(6)

أما المفعول الثاني، فالمشهور منعه عند النحاة، وأجاز قوم نهم ابن مالك عند أمن اللبس، نحو: (أُعْلِمَ محمدًا حجرتُه مضيئَةً)، إذ الواقع عليه الإعلام معروف، ويمتنع نحو: (أُعْلِمَ محمدًا أخوه مسافرًا)؛ إذ يصح وقوع الإعلام على كل منهما.

وأما المفعول الثالث: فقد نقل فيه الاتفاق على المنع، وقيل: يجوز إن أمن اللبس، فيقال: (أُعْلِمَ محمدًا حجرتَه مضيئةٌ)؛ لمعرفة الفاعل في المعنى.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك 129/2.

(2) ارتشاف الضرب 1329/3، والتصريح بمضمون التوضيح 331/2.

(3) توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) للمرادي 34/2.

(4) التصريح بمضمون التوضيح 331/2.

(5) البيت من بحر الطويل، وهو من شواهد الكتاب39/1، وأوضح المسالك 153/2، وشرح الأشموني 186/1.

(6) حاشية الصبان 70/2.

وقد عُلِمَ أنَّ السماع في جميعه إنما هو بإقامة الأول، فهو أحرى بالاتباع.(1)

ومن خلال ما سبق يتبين أن ما كان من الضرب الأول وبني لما لم يسمّ فاعله، لم يقم مقام الفاعل إلا المفعول الأول، كقولنا: (ظُنّ زيدٌ قائماً).

أمّا ما كان من الضرب الثاني – وهي أفعال أعطى وكسى – وبني للمجهول، ففي إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل خلاف.

وما ذهب إليه ابن أبي الربيع من استدراكه على أبي القاسم قصرَه إنابة المفعول الأول ومنع الثاني في الأفعال التي تنصب مفعوليين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو (أعطى، وكسا) صحيح؛ لما بيناه من أنه يجوز إنابة أحدهما عند أمن اللبس، وفات ابن أبي الربيع أنه أجاز نيابة الثاني مطلقا دون أن يقيد ذلك بأمن اللبس.

ترجيح نصب المشغول عنه بعد التمني

قال الزجاجي: "وإن اشتغلَ عنه الفعلُ تنصبُهُ بفعلٍ مضمر يدلُّ عليه هذا الظاهرُ، فتقولُ: (زيداً ضربتُهُ)، والتقديرُ: (ضربْتُ زيداً ضربتُهُ)، ولكنَّهُ فعلٌ لا يظهر، وكذلك: (الماءَ شربتُه)، و(أخاكَ أكرمتُه)، و(الدارَ دخلتُها)، والرفعُ أجود إلا في الاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني، والجحد، والعرض، والجزاء، فإنَّهُ يختار فيها النصب) (2).

قال ابن أبي الربيع: "ويقع في بعض النُّسخ: (والتمني)، وليس التمني عند البصريين مما يحسنُ معه النصب، لكنَّهُ نُقِلَ عن الكوفيين أنّهم استحسنوا النصب في مثل قولك: (ليتَكَ زيداً يُكرِمُكَ)، والمختار عند سيبويه، وجميع البصريين الرفع في (زيد)، ويجوز النصب ويتنزل هذا عندهم منزلة قولك زيدًا أكرمه ولا حكم للتمني المتقدم عليه وهو الذي يقوى عندي) (3).

---

(1) التصريح بمضمون التوضيح 334/2، 335.

(2) الجمل ص 39.

(3) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ643/2.

التوضيح

الاشتغال عند النحاة: (هو كل اسم بعده فعل أو ما يشبه الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه)(1)، وذلك نحو: (خالدًا أكرمته)، و (خالدا أنا مكرمه).

ولابد في الاشتغال من ضمير يعود على الاسم المتقدم كما هو واضح في المثالين السابقين، وهذا الضمير قد يكون منصوبا بالفعل المتقدم، نحو (خالدًا أكرمتُه)، وقد يكون مجرورًا بحرف جر، نحو (خالدًا سلَّمتُ عليه)، ونحو قوله تعالى: ﴿**وَالظَّالِمِينَ أَعدَّ لهَم عَذَابًا أَلِيمًا**﴾(2)، وقد يكون مضافًا إليه، نحو (خالدًا أكرمتُ أخَاه).

وناصب الاسم المشغول عنه عند جمهور البصريين هو فعل مضمر وجوبًا مماثل للفعل المذكور، في نحو: (زيدًا أكرمته) أي: (أكرمت زيدًا أكرمتُه)، أو مناسب له في المعنى، نحو (زيدًا سلَّمت عليه)، أي: (حيَّيتُ زيدًا سلَّمتُ عليه).

وللاسم المشغول عنه في أسلوب الاشتغال خمسُ صور:

1- جواز الرفع والنصب، مع رجحان الرفع، وهو الأصل.
2- وجوب النصب.
3- رجحان النصب مع جواز الرفع.
4- استواء الرفع والنصب.
5- وجوب الرفع.

وسيقتصر الحديث عن صورة واحدة من الصور السابقة، وهي رجحان النصب، مع جواز الرفع، فقد ذكر النحويون أنَّ الاسم المشغول عنه يترجح نصبه في خمسة مواضع:

الأول: أن يقع بعد الاسم فعل طلبي، كالأمر، والنهي، والدعاء، نحو(محمَّدًا أكْرِمْهُ)، و(عليًّا لا تهنه)، والدعاء سواء كان بلفظ الأمر، نحو(اللهمَّ عبدَكَ ارحمْهُ)، أو النهي، نحو(اللهم عبادَكَ لا تخذُلْهم)، أو بلفظ الخبر، نحو(زيدًا غفرَ اللهُ له).

قال سيبويه: " هذا باب الأمر والنهى والأمرُ والنهىُ يُختار فيهما النصبُ فى الاسم الذى يُبْنَى عليه الفعلُ، ويُبْنَى على الفعل، كما اختير ذلك فى باب الاستفهام؛ لأنَّ الأمرَ والنهى إنما هما للفعل، كما أنَّ حروفَ الاستفهام بالفعل

---

(1) شرح الكافية للرضي 175/1.
(2) سورة الإنسان، الآية (31).

أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمرُ والنَّهى، لأنهما لا يقعان إلاَّ بالفعل، مظهراً أو مضمرا.

وهما أقوى في هذا من الاستفهام؛ لأنّ حروف الاستفهام قد يُستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماءُ نحو قولك: (أزيدٌ أخوك)، و(متى زيدٌ منطلق)، و(هل عمروٌ ظريفٌ)، والأمرُ والنهىُ لا يكونان إلَّا بفعلٍ، وذلك قولك: (زيداً اضربْه)، و(عمراً أمرُرْ به)..."(1)

وإنما ترجَّح النصب هنا لأمرين:

أحدهما معنوي: وهو أنَّ الأمر والنهي لا يكونان إلَّا بالأفعال، فالأمر بإيقاع فعلٍ، والنهي عن إيقاع فعلٍ، فكان حَمْلُ الكلامِ عليه أولَى، والدعاء طلب معنوي، وإن ظهر في بعض صوره في صورة الخبر(2)، وهذا ما أشار إليه سيبويه في النص السابق.

والآخر صناعي: وهو أنَّه إذا رُفِعَ الاسم السابق، كان مخالفا للقياس في الجملة الخبرية، بوقوع هذه الأشياء أخبارًا؛ إذ وقوعها أخبارًا قليل، بل منعه الفارسيُّ، إذ قال: "كنت أستبعدُ إجازةَ سيبويه الإخبار بجملتي الأمر، والنهي، حتى مرَّ بي قولُه:

إنَّ الّذِينَ قَتَلْتُمْ أمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا(3)

فدلَّ على جوازه، ولكنه قليل، لا يكاد يثبت.(4)

ونقل السيوطي عن أبي حيَّان قوله:" وَيَنْبَغِي تَخْصِيص ذَلِك بـ(إنَّ) وَحدهَا؛ لِأَنَّهَا مورد السماع، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ شُيُوخُنَا الْمَنْع مُطلقًا وتأولوا الْبَيْت على إضْمَار القَوْل".(5)

الثاني: أن يقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، ومن ذلك:

- النفي بـ(ما)، نحو (ما عليًّا قابلته)

---

(1) الكتاب 137،138/1، وينظر شرح التسهيل لابن مالك141/2، وشرح الكافية للرضي 171/1، وارتشاف الضرب 216/4

(2) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 37/2.

(3) البيت من بحر البسيط، وهو لأبي مُكْعِت أخي بني سعد بن مالك، في وأمالي ابن الشجري 80/2، وشرح التسهيل 11/2، ومغني اللبيب ص762، وخزانة الأدب 1/ 247، وهمع الهوامع 1/ 135

والشاهد فيه: وقوع جملة النهي (لا تحسبوا) خبرًا لـ(إنَّ).

(4) ينظر أمالي ابن الشجري 80/2، والتصريح 375/2.

(5) همع الهوامع 1 /492.

- والنفي بـ(لا)، نحو (لا زيدًا رأيته، ولا محمَّدا)
- والنفي بـ(إنْ)، نحو (إنْ خالدًا أهنتُه)

فيترجح نصب الاسم السابق الواقع بعد أداة النفي في الأمثلة السابقة، ويجوز نصبه؛ لتقدُّم أداة هي بالفعل أولى.

ومنها (حيث) المجردة من (ما)، نحو (اجلس حيثُ ضيفَك أجلستَه)، والتقدير(اجلس حيثُ أجلستَ ضيفكَ أجلستَه)، وإنما ترجح النصب هنا؛ لأن (حيث) تشبه أدوات الشرط، فلا يليها في الغالب إلا الفعل، فإن اقترنت بـ(ما) صارت أداة شرط، واختصت بالفعل، فيجب النصب، نحو(اجلس حيثما ضيفَك أجلستَه)، وإن كان الاشتغال، والحالة هذه لا يقع إلَّا في الشعر.

ومنها همزة الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿**أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ**﴾(1)، فالمشغول عنه في الآية يترجح نصبه، مع همزة الاستفهام بفعل من لفظ متأخِّر، والتقدير(أنتبع بشرًا منا واحدا نتبعه)، وإنما كان النصب هنا راجحًا مختارًا؛ لأنَّ الاستفهام في الحقيقة عن الفعل لا عن الاسم، إذ السؤال فيما وقع فيه شكٌّ، وهو الفعل، لا الاسم، وإذا كان الاستفهام في الحقيقة عن الفعل، فينبغي أن يقدَّر بعد الهمزة، وذلك يقتضي النصب.(2)

والحكم المتقدم برجحان النصب بعد همزة الاستفهام مقيَّدٌ بعدم الفصل بينها، وبين الاسم، فإن فُصِلَ بينهما بظرفٍ، أو جارٍّ ومجرور، بقي النصب مختارًا، ولا تغيير في الحكم؛ للتوسع في الظروف، والمجرورات، نحو (أكلَّ يومٍ زيدًا نقابله؟)، و(أفي الدار ضيفَكَ تُهينُهُ؟)، فإن كان الفصل بغيرهما، فالمختار الرفع، نحو(أأنت محمدٌ تكرمه؟)؛ لأنَّ الاستفهام حينئذ عن الضمير، هذا إذا جعل الضمير مبتدأ، أمَّا إذا جُعل فاعلاً لفعلٍ محذوف، انفصل ضميره بعد الحذفِ، فالنصب في (محمد) واجب بالفعل المحذوف، نحو (أأنت محمَّدًا تكرمه؟)، واعتبار الضمير مبتدأ هو قوله سيبويه، واعتباره فاعلاً هو قول الأخفش(3)

الثالث: أن يقع الاسم المشغول عنه بعد عاطفٍ تقدَّمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف، والاسم بـ(أمَّـا)، نحو قوله تعالى: ﴿**يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهم عَذَابًا أَلِيْمًا**﴾(4)، فالاسم المنصوب (الظالمين) مسبوق بعاطف، وهذا العاطف مسبوق بجملة فعلية، ولذلك ترجح نصبه، وقد

---

(1) سورة القمر، الآية(24).

(2) ينظر شرح المفصل 34/2.

(3) ينظر شرح الكافية للرضي 168/1.

(4) سورة الإنسان، الآية (31).

علل النحاة ترجيح النصب هنا؛ لأنَّ الاسم المشغول عنه يقتضي فعلا ناصبا مقدرا، فيتأتى العطف في جملتين فعليتين، وهما متناسبتان، بخلاف الرفع، حيث يكون ما بعد العاطف جملة اسمية، فيتخالف المتعاطفان، وتناسب المتعاطفين أولى من تخالفهما، فالعرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد المعاني.(1)

فإن فصل بين العاطف والاسم بـ(أمَّا) ترجح الرفع على النصب، نحو(جاء زيدٌ، وأمَّا عمرو فودعته) برفع (عمرو) على الراجح؛ لأنَّ حكم الاسم الواقع بعد (أمَّا) حكم الاسم الواقع في أول الكلام، فالكلام بعد(أمَّا) مستأنف مقطوع عمَّا قبله.(2)

ويجوز النصب وهو عربي فصيح، نحو(جاء محمد، وأمَّا زيدًا فودَّعته)؛ لما في (أمَّا) من معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل، غير أننا لا نقدِّر الناصب قبل الاسم، بل بعد الفاء، بلا ضمير الاسم، ثمَّ نأتي بعد ذلك بالمفسِّر فنقول: (جاء محمَّدٌ، وأمَّا زيدًا فودَّعته ودَّعدته)، ومن النصب قراءة بعضهم(3) قوله تعالى: ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾(4) بنصب **(ثمود)**، والنصب بفعل محذوف مقدَّر بعد الفاء، والتقدير(وأما ثمودَ فهديناهم هديناهم)(5)

الرابع: أن يكون الاسم جوابًا لاستفهام منصوب، كأن يقال: (أيَّ الزملاء أكرمتَ؟)، و(منْ قابلتَ؟)، فيجاب (زيدًا أكرمته)، و(عمرًا قابلته)، وقد ترجح النصب هنا؛ لكي يشاكل الجواب السؤال في الجملة الفعلية.

الخامس: أن يكون رفع الاسم المشغول مخلًّا بالمقصود، ونصبه نصًّا في المقصود، فيختار النصب تصحيحا للمعنى، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾(6)، بنصب (كل)، وفي نصبه يتحتَّم في جملة (خلقناه) أن تكون مفسرةً، لا موضع لها من الإعراب، و(كل) منصوب بالفعل المفسِّر، والجار والمجرور (بقدر) حال، وبهذا يدخل العموم للمخلوقات تحت الخلق، لا يخرج منها شيء، مع كون ذلك مقدَّرا، فيكون المعنى (خلقنا كل شيء بقدر)، وهذا هو المقصود، أما رفع (كل) فيحتمل وجهيين:

---

(1) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 32/2.

(2) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل176/1.

(3) هذه قراءة ابن عباس، والحسن البصري، ينظر مختصر ابن خالويه ص 133، والإتحاف 443/2.

(4) سورة فصلت، الآية (17).

(5) ينظر إملاء ما مَنَّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري 220/2، والدر المصون 520/9.

(6) سورة القمر، الآية (49).

- أن تكون جملة (خلقناه) خبرًا، فيثبت عموم الخلق لله تعالى، وأنَّه مقدَّر، وهذا هو المقصود.
- ويحتمل أن تكون جملة (خلقناه) صفةً لـ (شيء)، إذ الجمل بعد النكرات صفات، ويكون قوله: (بقدر) خبرًا، فيكون المعنى (كل شيء مخلوق لنا بقدر)، وهذا يوهم ضمنا أن كل مخلوقات غيرنا غير مقدَّرة، وهو خلاف المقصود.(1)

هذه هي المواضع التي يترجح فيها نصب الاسم المشغول عنه، وليس من بينها وقوع الاسم المشغول عنه بعد التمني، نحو (ليتك زيدًا يكرمك)، وقد ذكر ابن أبي الربيع أنه نقل عن الكوفيين أنهم استحسنوا النصب في مثل هذا، والرفع هو المختار عند سيبويه وجميع البصريين على أن يكون (زيد) مبتدأ، وجملة (يكرمك) في محل رفع خبر، والمبتدأ والخبر في محل رفع خبر (ليت)، ويتنزل المثال السابق عند البصريين منزلة (زيدًا أَكْرِمْهُ)، ولا حكم للتمني المتقدِّم عليه(2)، وهذا مخالف لما ذكره الزجاجي من ترجيح نصب الاسم المشغول عنه بعد التمني، ولعل الزجاجي لم يذكر (التمني)، وتكون هذه الكلمة زيدت في بعض نسخ كتاب الجمل عن طريق النُّسَّاخ؛ بدليل سقوطها في باقي النُّسخ، وإذا كان الأمر كذلك فلا اعتراض على الزجاجي.

(1) ينظر التصريح 347/2، والدر المصون 147/10، 148.
(2) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 643/2.

سوى بين الظرفية والاسمية

قال الزجاجي: « اعلم أنَّ الخفض لا يكون إلَّا بالإضافة، وهو خاص بالأسماء، والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف، وظروف، وأسماء ليست بحروفٍ ولا ظروف، فالحروف: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبَّ... وأمَّا الظروف، فنحو: خلف، وأمَام، وقُدَّام، ووراء، ووسط، وبينَ، وأسفل، وعلى ... وأمَّا الأسماء، فنحو: مِثْل، وشِبْه، وشَبِيه، وسِوى، وسُوى، وسَواء، وحَذْو، وقُرْب، ولدَى، وكلّ، وبعض، وغير، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل من الإضافة ولا تستعمل مفردة »(1).

قال ابن أبي الربيع: « اعلم أنَّ (سِوى) إذا كُسِرَت سينُها أو ضُمَّت قُصِرَت، وإذا سينها مُدَّت، فتقول: (سَوَاء)، ويظهر من كلام أبي القاسم أنَّها أسماء، وليست بظروف، وَنصُّ سيبويه أنَّها من الظروفِ التي لا تتصرَّف، وإنَّما تتصرف في الشعر، وأنشد على ذلك:

..... **إذا جلسوا منا ولا من سوائنا**(2)

فأدخل عليها (من)، ومن النحويين من ذهب إلى أنَّ إدخال (من) عليها يكون في الكلام، وجعل إدخال (من) على الظروف كلها قياسًا، وهذا ليس بشيء، فلا يقال إلا حيث قالت العرب، ولا يقال في الكلام: أخذت هذا من سواك، وإنما يقال هنا: أخذت هذا من غيرك، ولا تستعمل (سوى) اسما مجرورًا بـ(من)، ولا بغير (من) إلا في الشعر، والذي دعا سيبويه أن جعلها ظرفا أمران:

أحدهما: عدم تصرفها، وعدم التصرف إنما يوجد في الظروف، وفي المصادر، وفي الأسماء المبهمة.

والآخر: أن سيبويه - رحمه الله - حكى أنَّ العرب تقول: مررت بمَنْ سواك، و(مَنْ) هنا بمنزلة (الذي)، ولابد لها من صلة، والصلة ظرف، أو جملة، فلا يمكن أن تكون جملة؛ لنصبها، فلم يبقَ إلا أن تكون ظرفًا، ويكون التقدير: بمَنْ مكانك، أي: لم أمرُّ بك، وفيهامعنى الاستثناء».(3)

يتضح مما سبق أنَّ الزجاجي يرى أنَّ (سوى) اسم، وابن أبي الربيع يرى أنها ظرفًا.

---

(1) الجمل ص 60-62.

(2) عجز بيت من بحر الطويل، وصدره (وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ)، وقائله المَرار بن سَلاَمة العِجلىّ. ينظر الكتاب31/1، والإنصاف 239/1، وشرح ابن عقيل 612/1، وخزانة الأدب 438/3، وحاشية الصبان 234/2.

(3) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ 882،883/2.

التوضيح

(سِوى) – بكسر السين مع القصر- وقد تضم، فيقال: (سُوى)، وقد تُمدُّ مع فتح السين، فيقال: (سَواء)، وحُكِيَ في الممدود الكسر أيضا، فيقال: (سِواء)، ففيها أربع لغات أعلاها الكسر مع القصر(1) كقراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، والكسائي:﴿ **فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى**﴾(2).

واستعمال (سوى) في الاستثناء إنما هو مذهب الكوفيين والزجاجي، واختاره ابنا مالك، وهشام، ومال إليه ابن أبي الربيع، ويلزم المستثنى بعدها الجر بالإضافة، نحو (نجح الطلاب سوى علي).

وسيبويه، والبصريون لا يرون فيها غير الظرفية، فهي عندهم ظرف مكان غير متصرف، لا يفارق النصب على الظرفية، فلا يُستعمل اسمًا بمعنى (غير).

قال سيبويه: « وأما (أتاني القومُ سِواك)، فقد زعم الخليل - رحمه الله- أنَّ هذا كقولك: (أتاني القومُ مكانَك)، إلَّا أنَّ في (سِواك) معنى الاستثناء»(3).

واستدلَّ سيبويه وجمهور البصريين على ظرفيتها بوصل الموصول بها، نحو قولهم: (جاء الذي سِواك)، فـ(سِواك) ظرف بمعنى (مكانك)، ولذا صحَّ وقوعه صلةً، كما يوصل بشبه الجملة باعتبار متعلقه، أي: (جاء الذي استقرَّ سِواك)، أي (مكانك)، أي (بدلك)(4)، ولو كانت بمعنى (غير) لما صحَّ وقوعها صلة؛ إذ لا يقال: (جاء الذي غيرُك)؛ حتى تذكرَ صدر الصلة، فتقول: (جاء الذي هو غيرُك)؛ إذ حذفُ صدرِ الصلةِ مع غير (أيّ) لا يجوز إلَّا إذا طالت الصلة.(5)

---

(1) ينظر شرح المفصل 84/2، والبحر المحيط253/6، ومغني اللبيب ص 187.

(2) سورة طـه الآية (58)، وقرأ الباقون بضم السين. ينظر السبعة لابن مجاهد ص418.

(3) الكتاب 350/2.

(4) قيل أنَّ الأصل في (سوى) أن تستعمل صفة لظرف مكان، نحو(مكانا سوى) أي (مستويا)، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، مع قطع النظر عن معنى (الاستواء) الذي كان في (سوى)، ثمَّ استعمل (سوى) استعمال (مكان) في إفادة معنى البدل في الاستثناء، فـ(سوى) في الأصل: مكان مستوي، ثم صار بمعنى (مكان)، ثم بمعنى (بدل)، ثم بمعنى الاستثناء. ينظر شرح الكافية للرضي 248/1، وحاشية يس على التصريح 363/1.

(5) ينظر شرح ابن عقيل 165/1.

ولا تخرج (سوى) عن النصب على الظرفية – عند سيبويه والبصريين - إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

ولمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا(1)

حيث فارقت (سوى) النصبَ على الظرفيةِ، فاستعملت اسما فاعلا لـ(يبقى).

وذهب الكوفيون(2) ووافقهم ابنا مالك(3)وهشام(4)، وهو ما مال إليه الزجاجي،(5) إلى أنَّ (سوى) ظرف متصرف، يفارق النصب على الظرفية، فيستعمل اسمًا يجري بوجوه الإعراب، فيكون بمعنى (غير)، ويؤيد ما ذهبوا إليه:

- وقوعها فاعلا فيما حكاه الفراء عن العرب من قولهم:(أتاني سواؤُك)، أي (غيرك).
- وقوعها مبتدأ في قول محمد بن عبد الله بن سلمة:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيْمَةٌ أَو تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي(6)

فـ(سوى) مبتدأ، و (بائع) خبر.

- وقوعها اسما للناسخ في قوله:

أَأَتْرُكُ ليلى ليس بيني وبينَها سِوى ليلةٍ إني إذاً لَصَبُورُ(7)

---

(1) البيتٌ من بحر الهزج، وهو للفِنْد الزِّمَّانيّ، من قصيدةٍ قالها في حرب البَسوس، وهو في شرح التّسهيل 315/2، وشرح الكافية الشّافية 719/2، وابن النّاظم 305، وأو ضح المسالك 71/2، وابن عقيل 558/1، والمقاصد النّحويّة 122/3، والتّصريح 362/1، والهمع 161/3، والأشمونيّ 159/2، والخزانة 431/3.

(2) ينظر ارتشاف الضرب 1546/13.

(3) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 316/2.

(4) ينظر مغني اللبيب ص 188.

(5) ينظر الجمل ص 62.

(6) البيتٌ من بحر الكامل، وهو لابن المولى - محمّد بن عبد الله بن مسلم المدنيّ -، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلّب، ويمدحه به، وهو موجود في شرح التّسهيل 315/2، وشرح الكافية الشّافية 718/2، وابن النّاظم 305، وابن عقيل 557/1، والمقاصد النّحويّة 125/3، والهمع 161/3، والأشمونيّ 159/2.

(7) البيت من بحر الطويل، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص108؛ وجواهر الأدب

- وقوعها اسمًا لـ(إنَّ)، كما في قول الشاعر:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنّ سِوَاكَ مَن يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى(1)

فـ(سوى) اسم (إنَّ).

- وقوعها مفعولا به، كما في قول الشاعر:

خَلاَ اللهَ لاَ أَرْجُو سِواكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا(2)

فـ(سوى) مفعول به لـ(أرجو).

- وقوعها مجرورة بالحرف، كما في قوله -صلى الله عليه وسلم-:« دعوتُ ربّي ألا يُسَلِّط على أمّتي عدوّا من سِوى أنفسهم »(3)، وقوله: « ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود» (4).

- وقوعها مجرورة بالإضافة، كقول الشاعر:

فَإِنّنِي وَالّذِي يَحُجُّ لَهُ النّا سُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ (5)

فـ (سوى) مجرورة بالإضافة إلى (جدوى).

فقد ثبت أنَّ (سوى)، كما تستعمل ظرفا، تستعمل اسما بمعنى (غير) فيجري بتصاريف الإعراب المختلفة، وتستخدم في الاستثناء باختلاف أساليبه، كما تستخدم (غير) فيه.

أما جمهور البصريين، فلا يرونها إلا ظرفا غير متصرف، لا يفارق النصب على الظرفية، ويؤولون ما ورد في الأبيات السابقة على الضرورة، وما ورد في النثر على الشذوذ، وأنها لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر، وهو

ص282، و همع الهوامع 202/1.

(1) البيت من بحر الطويل، ولم أعثر على اسم قائله، وهو في شرح ابن عقيل ص316؛ والمقاصد النحوية 3/ 135.

(2) البيت من بحر الطويل، وهو للأعشى في شرح التسهيل 2/ 291، ولسان العرب 14/ 242، "خلا"، وشرح ابن عقيل 1/ 321، والمقاصد النحوية 3/،137 خزانة الأدب 3/ 314، وحاشية يس 1/ 355.

(3) لم يرد الحديث في كتب السنة بهذا النص والذي في إتحاف الحثيث للعكبري: " سألني ابن عمر ما الدعوات الثلاث التي دعا بهن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: دعا بأن لا يظهر عليهم عدوا من غيرهم، ولا يهلكهم بالسنين فأعطيها، ودعا بأن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها". إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، لأبي البقاء العكبري، ص65 رقم 86 ت/ محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، بدون.

(4) الحديث في صحيح مسلم 497/6، ط الشعب، والجامع الصغير1187/2.

(5) البيت من بحر المنسرح، وهو مجهول القائل، ينظر الأشموني 2/ 159.

لا يبعد عن الظرفية؛ لأنَّ الجار والمجرور من الظروف.

ومن خلال ما سبق يتضح أنَّ الزجاجي يرى أنَّ (سوى) تستعمل اسما بمعنى (غير) تبعا للكوفيين، أمَّا ابن ابي الربيع فيرى تبعا لسيبويه، والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية المكانية، ولا تستعمل اسما بمعنى (غير)، والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه الرُّمَّاني والعكبري من أنَّ (سوى)تستعمل ظرفًا غالبًا، واسمًا بمعنى (غير) قليلًا(1)، وقد وصف الخضري هذا المذهب بأنَّه أعدل المذاهب؛ لعدم تكلُّفه في بعض المواضع.(2)

مجيء الحال من النكرة

قالَ الزجاجي: "وإذا تقدَّم نعت النكرة عليها نُصِبَ على الحال"(3).

قال ابن أبي الربيع: " اعترض الناس هذا الكلام، فقالوا: النَّعتُ لا يتقدَّم على المنعوت، وإذا قلت: (هذا مقبلًا رجل)، لم يتقدم من قولك: (هذا رجل مقبل)، إنما تقدم من النصب على الحال؛ لأن النعت لا يكون إلا تابعًا، قلتُ: إنما أراد إذا تقدم ما يجوز أن يكون نعتًا للنكرة، فإنه ينصب على الحال، فتسامح في العبارة، فسماه نعتا؛ لجوازه أن يكون نعتا مع التأخير، وهذا النوع موجود في كلامه كثيرا"(4).

التوضيح

ما قاله ابن أبي الربيع في عبارة الزجاجي السابقة بأنَّ فيها تسامحًا صحيح، وكان مراد الزجاجي أن يقول: إذا تقدَّم الاسم الذي كانَ نعتًا، أو الذي يجوز أن يكون نعتًا للنكرة عليها نُصِبَ على الحال، وقد عبر نحاة غير الزجاجي بنفس هذه العبارة.

قال السهيلي: " وإذا تقدم نعت النَّكرة عليها نصب على الحال".(5)

وقال السخاوي: " وإذا تقدم نعت النَّكرة عليها نصب على الحال"(6)

والمثال الذي مثَّل به ابن أبي الربيع، وهو: (هذا مقبلًا رجلٌ)لا يجوز فيه أن تعرب (مقبلا) نعتا لـ(رجل)؛ لأنَّه لا يجوز تقديم النعت على منعوته مطلقًا.

---

(1) ينظر اللباب 249/1،248، والتصريح 583/2، والأشموني 160/2.

(2) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل 210/1.

(3) الجمل 15.

(4) ينظر البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ 313/1، 314.

(5) نتائج الفكر ص181.

(6) سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي 716/2، تحقيق د/ محمد الدالي ط2، دار صادر- بيروت 1415هـ 1995م

قال البغدادي: " تقديم النعت على المنعوت من حيث الرتبة كلام مخالف للقواعد، لا ينبغي تسطيره".(1)

وإعرابها حالًا هو الصحيح، مع أنَّ صاحب الحال (رجل) نكرة، والذي سوغ مجيء الحال منه هو تقديمها عليه.

قال سيبويه: " هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائماً رجل، وفيها قائماً رجلٌ، لما لم يجز أنْ تُوصفَ الصفةُ بالاسمِ، وقَبُحَ أنْ تقولَ: فيها قائمٌ، فتضعُ الصفةَ مَوضِعَ الاسم، كما قَبُحَ مررت بقائمٍ، وأتاني قائمٌ، جعلتَ القائمَ حالًا، وكان المبنيُّ على الكلامِ الأولِ ما بعدَهُ، ولو حَسُن أن تقولَ: فيها قائمٌ، لجازَ فيها قائمٌ رجلٌ، لا على الصفةِ، ولكنَّهُ كأنَّهُ لما قال: فيها قائمٌ، قيل له: مَن هو؟ وما هو؟ فقال: رجلٌ أو عبدُ الله، وقد يجوز على ضعفه، وحُمِلَ هذا النصبُ على جوازِ: فيها رجلٌ قائماً، وصار حين أُخِّرَ وجهَ الكلامِ؛ فِرَارًا من القُبحِ"(2).

وقال ابن مالك:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالبًا ذُو الحَالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَو يُخَصَّصْ أَو يَبِنْ(3)

وقال ابن هشام: " وأصل صاحب الحال التعريف ويقع نكرة بمسوّغٍ، كأنْ يتقدم عليه الحال، نحو: (في الدار جالسا رجل)...."(4)

ومن ذلك قول الشاعر:

وبالجسمِ منّي بيّنًا لَوْ علِمْتِهِ شحوبٌ وإنْ تستشهدي العينَ تشهدِ(5)

وقوله:

---

(1) خزانة الأدب 368/1.

(2) الكتاب 122/2.

(3) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص 28.

(4) أوضح المسالك، لابن هشام309/2،308.

(5) البيت من الطويل، ولم أقف على اسم قائله، والشاهد فيه: تقديم (بيّنا) على (شحوب)، ونصبه على الحال بعد أن كان صفة متأخرة، أي: شحوب بينٌ. ينظر الكتاب 123/2، وشرح عمدة الحافظ ص422، والمقاصد النحوية 147/3، وشرح ابن عقيل 634/1.

ومَا لامَ نَفْسِي مِثْلَها ليَ لائِمُ ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ(1)

وقوله:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ(2)

وخصَّ النُّحاة جواز تقديم الحال على صاحبها النكرة، إذا كانت النكرة مرفوعةً، نحو:(هذا ضاحكًا رجل)، أو منصوبةً، نحو: (ضربتُ ضاحكةً امرأةً)، أمَّا إذا كانت النكرة مجرورة بحرف جر أصلي(3)، فلا يجوز تقديم الحال عليها عند جمهور النحويين،فلا يُقَال:(مررت ضاحكةً بامرأةٍ).(4)

وذهب الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، وتابعهم ابن مالك إلى جواز ذلك؛ لورود السماع به،(5) ومنه قوله تعالى:﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾(6)، فـ(كافة) حال من (الناس)، أي: للناس كافة.

ورُدَّ ذلك بأنَّ (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك)، أو أنَّها صفة لمصدر محذوف تقديره (إلَّا إرسالة كافة.

قال الزمخشريُّ: " إلَّا إرسالةً عامة لهم محيطة بهم؛ لأنَّها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم.... ومن جعله حالًا من المجرور متقدما عليه فقد

---

(1) البيت من الطويل، وهو من الخمسين التي لم يعرف لها قائل، والشاهد فيه قوله: (مثلها لي لائم) حيث جاءت الحال (مثلها) من النكرة (لائم)؛ لـتأخر النكرة، وتقدم الحال عليها. ينظر الكتاب 123/2، شرح التسهيل لابن مالك 333/2، وشرح ابن عقيل 634/1، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 18/2، والمقاصد النحوية 213/3.

(2) البيت من مجزوء الوافر، وهو في ديوان كثير عزة ص506، والشاهد فيه: قوله: (لمية موحشًا طلل)، حيث جاء (موحشا) منصوبا على الحال، وكان أصله صفة لـ(طلل)، فتقدمت على الموصوف فصارت حالا. ينظر الكتاب 123/2، والخصائص 492/2، وأوضح المسالك 310/2، وخزانة الأدب 43/6، ومغني اللبيب ص118، 865،571.

(3) أما إذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف جر زائد، فلا خلاف بين النحاة في جواز تقديم الحال عليها وتأخيره عنه، نحو: ما جاء راكبًا من أحد، والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي. ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد 641/1.

(4) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 314/1.

(5) ينظر شرح اللمع لابن برهان العكبري137/1، 138، وآمالي ابن الشجري 280/2، وشرح الكافية 207/1، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 314/1، وشرح عمدة الحافظ ص462، وشرح ابن عقيل 641/1.

(6) سورة سبأ الآية (28).

أخطأ؛ لأن تقدُّم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وكم ترى ممَنْ يرتب مثل هذا الخطأ، ثم لا يقنع به حتَّى يضُمَّ إليه أن يجعل اللام بمعنى (إلى)؛ لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني، فلا بُدَّ أن يرتكب الخطأين معًا".(1)

ومما سبق يتضح لنا أنَّ الزجاجي لم يخرج عمَّا قاله النحاة في هذه المسألة، ولا ينبغي أن يعترض عليه في الأسلوب الذي ذكره؛ لأنَّ مراده: جواز تقديم ما كان نعتا للنكرة عليها على أن يُعْرَبَ حالًا.

عمل اسم الفاعل في الماضي

قال الزجاجي: "اسم الفاعل إذا كانَ بمعنى المُضي كانَ مضافاً إلى ما بعدِهِ، وجرى مُجرى سائرِ الأسماء في الإضافة، كقولِكَ: (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ)، و(هذا شاتمُ أخيكَ أمسِ)، وكذلكَ ما أشبهَهُ"(2).

قال ابنُ أبي الربيع: "هذا اللفظُ ليس بمحرَّرٍ، وإنمّا ينبغي أنْ يُقال: اسم الفاعل إذا كانَ بمعنى المضي لا ينصِبُ ما بعْدَهُ " (3).

التوضيح

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفا بـ(أل)، أو مجرَّدًا، فإن كان مجردًا عمل عمل فعله من الرفع والنصب إن كان مستقبلا أو حالا، نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا الآن أو غدا)، وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات؛ لموافقة (ضارب) لـ (يَضْرِبُ)، فهو مُشْبِهٌ للفعل الذي هو بمعناه لفظًا ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى لا لفظا، فلا تقول: (هذا ضاربٌ زيدًا أمس)، بل يجب إضافته فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس) (4).

وأجاز الكسائي إعمالَه، وتابعه في ذلك هشام ابن معاوية الضرير(5)، وابن مضاء(6)، وجماعة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ**

---

(1) الكشاف 260/3، وينظر الدر المصون 185/9، 186.

(2) الجمل ص85.

(3) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ 1010/2.

(4) ينظر الكتاب 82،87/1، والمقتضب148/4-149، وشرح المفصّل 76/6، وشرح ابن عقيل106/2.

(5) هو أبو عبد الله؛ هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، صنف كتاب مختصر النحو، والحدود، والقياس. وتوفي سنة 209هـ.

(6) هو: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي، أخذ عن ابن

ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ(1) فـ (باسط) اسم فاعل بمعنى الماضي، وعمل في (ذراعيه) النصب(2).

وخرَّجه المانعون على إرادة حكاية الحال الماضية، والمعنى: (يبسط ذراعيه)، فيصح وقوع المضارع موقعه، والدليل على ذلك أن الواو في(وكلبهم) واو الحال(3).

واختُلِفَ في اسم الفاعل إنْ كانَ فيهِ (أل)، فذهَبَ الجمهور إلى أنّه يعمل مُطلقاً ماضياً وحالاً ومستقبلاً، وتكون (أل) موصولة، والاسم المشتق صلة لها (4).

وذهَبَ قومٌ منهم الرُّماني إلى أنّه يعمل ماضياً، ولا يعمل حالاً ولا مستقبلاً(5). وذَكَرَ الأخفش أنّه لا يعمل، وأنَّ (أل) ليست موصولة بل هي معرفة كـ(أل) في (الغلام)، وإنّ ما انتصَبَ بعدَهُ ليس مفعولاً، بل هو منتصب على التشبيه بالمفعول به(6).

والصحيح ما ذَهَبَ إليه الجمهور؛ لأنّ عمله حينئذٍ بالنيابة، فنابت (أل) عن (الذي) وفروعه،ونابَ اسم الفاعل عن الفعل الماضي، فقامَ تأوله بالفعل مع تأول((أل)) بالذي مقام ما فاتَهُ من الشبه اللفظي(7).

ومن خلال ما سبق يتبين أنَّ ما ذهب إليه ابن أبي الربيع من أنَّ قول الزجاجي: "اسم الفاعل إذا كانَ بمعنى المُضي كانَ مضافاً إلى ما بعدِهِ، وجرى مُجرى سائرِ الأسماء في الإضافة، كقولِكَ: (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ)، و(هذا شاتمُ

الرماك كتاب سيبويه، وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي، توفى سنة 592 للهجرة

(1) سورة الكهف من الآية رقم 18.

(2) ينظر البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع 1012/2، وشرح المفصل لابن يعيش 77/6، وشرح التسهيل لابن مالك 73/3، والكافية الشافية، 1043/2، وشرح الكافية للرضي200/2، وارتشاف الضرب 2272/5، والتصريح 272/3، وشرح ابن عقيل 106/2، 107.

(3) ينظر التصريح 272/3

(4) ينظر ارتشاف الضرب 2273/5، وهمع الهوامع 96/2.

(5) ينظر ارتشاف الضرب 2273/5.

(6) ينظر ارتشاف الضرب 2273/5، وهمع الهوامع96/2.

(7) همع الهوامع 96/2.

أخيكَ أمسِ)، وكذلكَ ما أشبههُ قول غير محرر، وكان الأولى أن يقول: اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي لا ينصب ما بعده، أي: لا يعمل.

رافع الفعل المضارع

قال الزجاجي: «والمستقبل ما حسنت فيه غد، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهو مرفوع أبدًا، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم» (1).

قال ابن أبي الربيع: "قوله: (وهو مرفوعٌ أبداً حتى يدخله ناصب أو جازم)، يقتضي بظاهره أنَّ الرفع عنده في الفعل أوجبه التعرّي، وهو مذهب الكوفيين، والبصريون يذهبون إلى أنّ الرافع للفعل الوقوع موضع الاسم وهو الصحيح، لأمرين:

أحدهما: أنَّ التعري عدم، والعدم لا ينسب له شيء، وسواء كان مطلقا أو مقيدا....

الآخر: أن التعري عن العوامل لو جاز أن يكون عاملا لم يصح أن يكون في الفعل عاملا؛ لأنه قد صحت مراعاته في رفع المبتدأ، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل؛ لأن عوامل الأسماء مخالفة لعوامل الأفعال"(2).

التوضيح

اتفقت كلمة النحويين على أن الفعل المضارع إذا جرد عن عامل النصب، وعامل الجزم رفع، نحو: (زيدٌ يضربُ)، ولكنهم اختلفوا في رافعه على عدة أقوال، أشهرها ما يلي:

القول الأول: أن الرافع للمضارع هو تجرده من الناصب والجازم، وهذا رأي حُذَّاقُ الكوفيين.

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ**﴾(3)رفعت ﴿**تَعْبُدُونَ**﴾؛ لأن دخول «أن» يصلح فيها، فلما حذف الناصب رُفِعت، كما قال الله: ﴿**أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ**﴾(4)، وكما قال:﴿**وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾ (5)

---

(1) الجمل ص 7.
(2) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ229/1.
(3) سورة البقرة الآية(83).
(4) سورة الزمر من الآية (64).
(5) سورة المدثر من الآية(6).

وفي قراءة عَبْد اللَّه ﴿**وَلا تَمْنُنْ أَنْ تَسْتَكْثِرَ**﴾[1] فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت"[2].

ونسب بعض العلماء رأي الفراء إلى جمهور الكوفيين[3]، وبه قال ابن خروف[4]، وابن مالك[5]، وابن الناظم[6]، وابن هشام[7]، ومال إليه أبو القاسم الزجاجي، كما ذكر سابقا.

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأن الرفع يدور مع التجرد وجودًا وعدمًا، أي أنه يوجد عند وجود التجرد، وينعدم عند انعدامه، والدوران من مسالك العلية وأدلتها[8]، وأنَّ تعرية المضارع من العوامل اللفظية واستقلاله دونها يدل على قوته فأشبه بذلك المبتدأ.[9]

وقد رُدَّ عليهم بأنَّ التعري من عوامل الأسماء المبتدأت، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.[10]

القول الثاني: أنَّ رافع الفعل المضارع عند تجرده وقوعُهُ موقعَ الاسم، فهو يقع خبرًا، وصفةً، وحالًا، أي تقع جملته خبرًا، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾[11]، وصفة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى**

---

(1) القراءة بإثبات (أن) ونصب الفعل بعدها منسوبة إلى عبدالله بن مسعود –رضي الله عنه)، وقرأ الحسن والأعمش بحذف (أن) ونصب الفعل بـ (أن) مضمرة كقولهم: مُرْهُ يَحْفِرَهَا. ينظر المختصر في شواذ القرآن ص164، وإعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري640/2، والدر المصون536/10.

(2) معاني القرآن للفراء 53/1.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف 550/2، 551.

(4) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف 273/1.

(5) ينظر شرح الكافية الشافية 1519/3.

(6) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص473.

(7) ينظر شرح اللمحة البدرية 338/2.

(8) حاشية الصبان 277/3.

(9) اللباب في علل البناء والإعراب25/2.

(10) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور131/1.

(11) سورة البقرة من الآية212.

الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾(1)، وحالا، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾**(2).

وهذا قول البصريين، وبه قال ابن أبي الربيع، كما هو واضح في النص الذي نقلناه عنه سابقا.

قال سيبويه في باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء: "اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبنيّ على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب، فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتْها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها، وعلّته أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء، كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ، فأمّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقول زيد ذاك، وأمّا ما كان في موضع المبنيّ على المبتدأ فقولك: زيد يقول ذاك، وأمّا ما كان في موضع غير المبتدأ، ولا المبنيّ عليه فقولك: مررت برجل يقول ذاك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك، وحسبته ينطلق، فهكذا هذا وما أشبهه، ومن ذلك أيضاً: هلَّا يقول زيد ذاك، فيقول في موضع ابتداء و(هلَّا) لا تعمل في اسم ولا فعل، فكأنّك قلت: يقول زيد ذاك، إلَّا أنّ من الحروف ما لا يدخل إلاّ على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة، وتكون الأفعال أولى من الأسماء، حتّى لا يكون بعدها مذكور يليها، إلَّا الأفعال"(3).

وقال المبرد في باب تجريد إعراب الأفعال: " اعلم أنَّ هذه الأفعالَ المضارعةَ ترتفعُ بوقوعها مواقعَ الأسماء، مرفوعةً كانت الأسماءُ، أو منصوبةً، أو مخفوضةً، فوقوعُها مواقِعَ الأسماءِ هو الذي يرفَعُها، ولا تنتصِبُ إذا كانت الأسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كل حال، وإن كانت الأسماء في موضع خفض فلها الرفعُ؛ لأنَّ ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، فهي مرفوعةٌ لما ذكرتُ لكَ حتى يَدخلَ عليها ما ينصِبُها، أو يجزِمُها، وتلك عواملُ لها خاصة لا تدخل على الأسماء كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها، فكل على حياله"(4).

---

(1) سورة يس من الآية 20.

(2) سورة الكهف من الآية 28.

(3) الكتاب 9/3، 10.

(4) المقتضب 5/2.

واحتجُّوا على صحة ما قالوه بأنْ قالوا: (إنما قلنا إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه.

والآخر: أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى احواله فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم)(1).

وهذا لا ينتقض بالفعل الماضي، فإنه يقوم مقام الاسم، إلا أنَّ ذلك لم يكن موجبًا لرفعه؛ وذلك لأنّه ما استحق أن يكون معربا بأيِّ نوعٍ من الإعراب، فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عَدَمه في وجوب الرفع؛ لأنَّ الرفع نوع من الإعراب، وإذا لم يكن الفعل الماضي يستحق أن يعرب بشيءٍ من الإعراب استحال أن يكون مرفوعاً؛ لأنّه نوع منه، بخلاف المضارع، فإنَّه استحق جملة الإعراب بالمشابهة،فكانَ قيامهُ مقام الاسم موجباً له الرفع(2).

وقد رد ابن مالك هذا القول بأنَّ الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو)، وحروف التحضيض؛ لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها، نحو: (لو يقوم زيد قمت)، و(هلا تفعل ذاك)، فعلم أنَّ الرافع له ليس وقوعَهُ موقِعَ الاسم.(3)

القول الثالث: أنَّ الفعل المضارع مرفوع بأحرف المضارعة نفسها، وهذا القول منسوب للكسائي، ورُدَّ بأن جزء الشيء لا يعمل فيه،(4) ولأنّه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجبَ ألاّ يجوز نصب الفعلَ ولا جزمه مع وجوده، لأنَّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلمّا وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم، دلّ على أنّ الزائد ليس هو العامل.

قال ابن يعيش:" وذهب الكسائيّ منهم أيضًا إلى أن العامل فيه الرفع ما في أوّله من الزوائد الأربع. قال: لأنه قبلها كان مبنيًّا، وبها صار مرفوعًا، فأُضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادثَ سواها. وهو قول واهٍ أيضًا، لأنّ حرف المضارعة إذا دخل الفعلَ، صار من نفس الفعل كحرف من حروفه، وجزءُ الشيء لا يعمل في باقيه، لأنه يكون عاملاً في نفسه. ووجه ثان أن الناصب يدخل عليه، فينصبه، والجازم يجزمه، وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو

---

(1) الإنصاف 552/2.

(2) ينظر الأمالي الشجرية 112/2، والإنصاف 552/2.

(3) شرح التسهيل لابن مالك 6/4.

(4) حاشية الصبان 277/3.

كانت هي العاملةَ الرفعَ؛ لم يجز أن يدخل عليها عاملٌ آخر، كما لم يدخل ناصبٌ على جازم، ولا جازمٌ على ناصب".(1)

القول الرابع: أن الفعل المضارع مرفوع بمضارعته للاسم، وهذا قول ثعلب(2)، ورد بأن المضارعة تقتضي مطلق الإعراب لا خصوص الرفع (3).

يتضح مما سبق أنَّ الزجاجي ارتضى مذهب الكوفيين في أنَّ رافع الفعل المضارع، هو تجرده من الناصب والجازم، أما ابن أبي الربيع، فاختار رأي البصريين، في أنَّ رافعه عند التجرد، هو وقوعه موقع الاسم، وأرى أنَّ مذهب الزجاجي تبعًا للكوفيين هو أصحُّ الأقوال؛ لسلامته من النفقض، والاعتراض، وهذا ما مال إليه ابن مالك، إذ يقول: " وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنى، وهو إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حذاق الكوفيين، وبه أقول، لسلامته من النقض، بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو، هلا تفعل، وجعلت أفعل، ومالك لا تفعل، ورأيت الذي يفعل"(4).

وقال في الألفية:

ارْفَعْ مُضارعا إذا يُجَرَّدُ **من ناصبٍ وجازمٍ كتَسْعَدُ**(5)

نصب المضارع بـ (كي)

قال الزجاجي: " وهو مرفوع أبدًا، حتى يدخلَه ناصبٌ، أو جازمٌ، فالناصب: أنْ، ولَنْ، وإذن، وحتى،....وكي، وكيلا،..."(6)

قال ابن أبي الربيع معلِّقًا على قوله: (وكي، وكيلا): "هذا تكرار؛ لأنَّ النَّاصبَ (كَي)، و(لا) إنما هي للنفي ولا حظَّ لها في النصب" (7).

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش 12/7، وينظر أسرار العربية ص 29.

(2) ينظر رأي ثعلب في التصريح 284/4.

(3) ينظر التصريح285/4 حاشية الصبان 277/3.

(4) شرح الكافية الشافية 1519/3، وينظر شرح التسهيل لابن مالك6/4، وشرح ابن عقيل ص341.

(5) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص48.

(6) الجمل ص 7.

(7) ينظر البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ 236/1.

التوضيح

اتفق النحويون على أنَّ (كي) حرف، ويرى سيبويه والجمهور(1) أنها تكون مشتركة بين الناصبةِ والجارة، وذلك نحو: (جئتك لكي أتعلَّمَ)، و(كيمه؟)، ففي المثال الأول يتعين كون (كي) مصدرية ناصبة؛ حتى لا يدخل الجار على الجار، وفي المثال الثاني يتعين أن تكون (كي) جارة، فقد وقع بعدها اسم مجرور بها وهو (ما) الاستفهامية.

ونسب الرضي، وابن هشام إلى الأخفش القولَ بأنَّ (كَي) في جميع استعمالاتها حرف جر، والفعل بعدها منصوب بـتقدير (أَنْ)، وقد تظهر(2).

غير أنَّ كلام الأخفش صريح في أن (كي) تكون جارة وناصبة.

قال في معاني القرآن: "وكذلك ﴿**كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً**﴾ (3) (أَنْ) مضمرة، وقد جرتها (كيْ)، وقالوا: (كَيْمَهْ)، فـ(مَهْ) اسم لأنه (ما) التي في الاستفهام، وأضافَ (كَيْ) إليها، وقد تكون (كَيْ) بمنزلة (أَنْ) هي الناصبةَ، وذلك قوله: ﴿**لِّكَيْلاَ تَأْسَوْاْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ**﴾(4)، فأوقع عليها اللام، ولو لم تكن (كَيْ)، وما بعدها اسمًا لم تقعْ عليها اللام"(5).

ومذهب الكوفيين أنَّ (كي) ناصبةٌ دائمًا للمضارع، ولا تكون جارة(6)، وسار على هذا المذهب ابنُ السراج، ولذا لم يعدَّها من حروفِ الجر(7)، ويردُّهُ قولُ العرب: (كَيمه؟) كما يقولون: (لِمِه؟)

فإن أُجِيبَ بأن الأصل: (كي تفعل ماذا؟) يلزم من ذلك كثرة الحذف، وإخراج (ما) الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت.(8)

---

(1) ينظر الكتاب 408/1، والمقتضب 9/2، والإنصاف570/2، وشرح المفصل لابن يعيش17/7.

(2) ينظر شرح الكافية للرضي 239/2، ومغني اللبيب ص 242، والتصريح 290/4.

(3) سورة الحشر من الآية 7

(4) سورة الحديد من الآية 23.

(5) معاني القرآن للأخفش 90/2.

(6) ارتشاف الضرب 1645/4، والجنى الداني 262.

(7) ينظر الأصول لابن السراج 147/2.

(8) مغني اللبيب ص 243.

وتتعَيَّن المصدرية إنْ سبقتها اللامُ، نحو قوله تعالى: " لكيلا تأسوْا"؛ لئلا يدخل الجار على الجار.

وتتعين التعليليةُ إن تأخَّرتْ عنها اللام، أو (أنْ)(1)، **فالأول** نحو قول الشاعر:

كَيْ لِتَقْضِيَنْي رُقَيَّةَ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ(2)

فـ (كي) في البيت تعليلية؛ لتأخر اللام من (لتقضيني) عنها، و(تقضي) منصوبا بـ (أنْ) مضمرة، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء؛ إجراءً للفتحة مجرى الضمة، ولا يجوز أن تفتح الياء هنا؛ لئلا يختل وزن البيت.

والثاني نحو قول الشاعر:

فَقَالتْ أكلَّ النَّاس أصْبَحْتَ مانِحاً لِسانَك كَيما أَن تَغُرَّ وتَخْدَعا(3)

فـ (كي) في البيت تعليلية؛ لتأخر (أن) عنها.

ويجوز الأمران": المصدرية والتعليلية، إن فُقِدَ سَبْقُ اللام، وتأخُّرُ (أنْ)، أو وجدا، **فالأول**: كما في قوله تعالى: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً**﴾(4)، فإن قُدِّرَتْ قبلها اللام فهي مصدرية، وإن لم تُقَدَّرْ قبلها اللام فهي تعليليةٌ، فيكون على الأولِ منصوبًا بنفس (كي)، وعلى الثاني منصوبًا بـ(أنْ) مضمرة بعد (كَي)، والأولى أن تكون مصدريةً.(5)

والثاني كما في قول الشاعر:

أَرَدْتُ لِكَيْما أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبِيْدَاءَ بَلْقَعِ(6)

---

(1) التصريح بمضمون التوضيح292/4.

(2) البيت من بحر المديد، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات، في ديوانه ص 160، وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك151/4، والشيخ خالد الأزهري في التصريح292/4،والبغدادي في خزانة الأدب 488/8، والسيوطي في همع الهوامع53/1.

(3) البيت من بحر الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص108، وشرح المفصل 14/9،، ورصف المباني ص 217، وجواهر الأدب ص125، وأوضح المسالك 11/3، والتصريح 493/4، وخزانة الأدب 481/8.

(4) سورة الحديد الآية (23)

(5) التصريح بمضمون التوضيح 293/4.

(6) البيت من بحر الطويل، وهو مجهول القائل، وورد في شواهد التوضيح ص8، والإنصاف في مسائل الخلاف 580/2، وشرح المفصل لابن يعيش19/7، والجنى

فـ(كي) تحتمل أن تكون مصدريةً؛ لتقدم اللام عليها، وتحتمل أن تكون تعليلية؛ لتأخر (أنْ) بعدها، فإن كانت مصدرية، فـ(أنْ) مؤكدةٌ لها لمعنى السَّبك، وإن كانت تعليليةً، فاللامُ مؤكدةٌ لها لمعنى التعليل، وكونها تعليليةً أولى من كونها مصدرية لأنَّ تأكيد الجارَ بجار أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري.(1)

ويجوز الفصل بين كي ومعمولها (بلا) النافية نحو: قوله تعالى: ﴿ **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً** ﴾(2)، ولا عَمَل لها في النصب (3).

وعلى ذلك يكون اعتراض ابن أبي الربيع على ما ذكره الزجاجي صحيحًا، إذ إنَّ نصبَ المضارع يكون بـ(كي) وحدها دون (لا) النافية.

الداني ص265، والتصريح 294/4، وخزانة الأدب 585/3.

(1) التصريح بمضمون التوضيح 294/4،293.

(2) سورة الحديد الآية (23).

(3) ينظر ارتشاف الضرب 392/2، 393، وشرح قطر الندى 97، وهمع الهوامع 5/2 .

همزة (أيمن) بين الوصل والقطع

قالَ الزجاجي: "ومِمَّا لا يكونُ مِنَ القسم إلَّا مرفوعًا قولهم: (اَيْمُنُ اللهِ لأفْعَلَنّ)، وألفُهُ ألِفُ وَصْلٍ، إلا أنَّها فُتِحَتْ لدخولِها على اسم غير مُتمكِّن، كذلكَ يقولُ سيبويه، واشتقاقُهُ عندَهُ مِنَ (اليُمْنِ والبركة)، واستدلَّ على ذلك بقولِ بعضهم: (اِيمُنُ اللهِ) بكسر الألف، ولو كانت ألفَ قطعٍ لم تُكْسَر. ويقول الشاعر(1):

فَقَالَ فَرِيْقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ، وفَرِيْقٌ لَيُمْنُ اللهِ مَا نَدْرِي" (2)

قال ابن أبي الربيع: " استدَلَّ بهذا على أنَّ الألف ألفُ وصلٍ، وليس بدليلٍ قويٍّ؛ لأنّ الفرَّاء له أن يقول: إنَّما جاء هذا على لغة مَنْ كَسَرَ الهمزة، وقالَ:(اِيْمُنُ الله) في الابتداء" (3).

التوضيح

اختلفت كلمة النحويين في همزة (أيْمُنُ) على قولين:

الأول: يرى البصريون أنَّ (أيْمُنُ) المختص بالقسم اسمٌ(4) مفرد مشتق من اليمن، وهو البركة، أي: بركة الله يميني، وهمزته همزة وصل؛ لأنَّ نونه تحذف كثيرا، نحو(أَيـمُ الله)، والقسم موضع التخفيف.

قال سيبويه: " ألف (أيـمٍ) موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبى عمرو، وهو رأيه، والدليل على أن ألف(أيـمٍ) ألف وصل قولهم (إيـمُ الله)، ثم يقولون (لَيْمُ الله) وفتحوا ألف(أَيمٍ) في الابتداء شبهوها بألف (أحمرَ)؛ لأنَّها زائدة مثلها"(5).

وقال: " هذا باب ما عمل بعضه في بعض، وفيه معنى القسم، وذلك قولك (لَعَمْرُ اللهِ لأفعلَنَّ، وأَيمُ اللهِ لأفعلَنَّ)، وبعض العرب يقول: (أَيمُنُ الكعبةِ لأفعلَنَّ)، كأنه قال: (لَعَمْرُ اللهِ المقسَمِ بِهِ)، وكذلك (أيمُ اللهِ وأيمنُ اللهِ)، إلَّا أنَّ ذَا أكثرُ في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيرَهُ، وهو أكثر من أن أصفَهُ لك...، وزعم يونس أنَّ ألف (أيمُ) موصولة،

---

(1) البيت من بحر الطويل، وهو لنصيب بن رباح في ديوانه ص 94، والكتاب503/3، والمقتضب 88/2، والأزهية ص 21، وسر صناعة الإعراب 106/1، والمنصف 58/1، وشرح المفصّل 35/8، والإنصاف 407/1، ولسان العرب(يمن)، ومغني اللبيب ص137.

(2) الجمل74،73.

(3) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ942/2.

(4) ويرى الزجاج، والرماني أنها حرف جرٍّ، ينظر مغني اللبيب ص136، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب227/1.

(5) الكتاب 325/3،324.

وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في (الرَّجل)، وكذلك (أَيْمُنُ)...[1]، واستدل البصريون على أنّها ألف وصل بسقوطها في قول الشاعر:

فَقَالَ فريقُ القومِ لَمّا نشدتهم نَعَمْ وفريقٌ لَيمنُ الله ما ندري[2]

فحذف الشاعر الألف في (ليمن الله)؛ لأنها ألف وصل، تسقط في درج الكلام.

والقياس يقتضي أن تكون همزة (أيمن) مكسورة، إلا أنهم فتحوها لمَّا كثر استعمالها في كلامهم، والفتحة أخف من الكسرة، كما فتحوا الهمزة التي تدخل على لام التعريف، وإن كان الأصل فيها الكسر؛ لكثرة الاستعمال.[3]

الآخر: يرى الكوفيون[4]، وتبعهم ابن جني[5] أنَّ (أيمن) جمع يمين، وهمزتها همزة قطع، وُصِلَت لكثرةِ الاستعمالِ، وحجتُهم أنَّ هذا الوزنَ مختص بالجمع كـ(أَكْلُب، وأَفْلُس)، ومثله (أَيْمُن)، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فَتُؤْخَذُ أَيْمُنٌ مِنّا وَمِنْكُم بِمُقْسَمَةٍ تمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ [6]

وقد ردَّ البصريون حجتهم بأنَّ هذا الوزن مختص بالجمع، بوروده كذلك في المفرد كما في (رصاصٌ آنُكٌ)، وهو الخالص، و(أَسْنُمَةٌ)، اسم موضع، وأنَّ (أيمن) في البيت ليست التي يُقَسمُ بها.

وما ذهب إليه البصريون من أنَّ همزة (أيمن) للوصل، هو الصحيح، بدليل حذفها في درج الكلام فيما ورد عن العرب، ومنه قول الشاعر:

فَقَالَ فريقُ القومِ لَمّا نشدتهم نَعَمْ وفريقٌ لَيمنُ الله ما ندري[7]

إلَّا أنَّ هذا الدليل لا يكفي في أن يكون شاهدا على أنَّ الهمزة في (أيمن) للوصل، كما هو واضح في اعتراض ابن أبي الربيع على الزجاجي؛ لأنه يمكن أن يكون البيت قد جاء على لغة من كسر الهمزة، وقال:(إيمن الله) في الابتداء، أو لأنَّ الشعر موضع ضرورة، ويكون هذا من وصل ألف القطع، وكان ينبغي على الزجاجي أن يحتج بأن (أيمن) لم تسمع من العرب بقطع همزتها، وهو ما ذكره سيبويه.

الخاتمة

---

(1) الكتاب 503/3،502، وينظر وشرح المفصل لابن يعيش 35/8، والإنصاف 404/1، وائتلاف النصرة ص51.

(2) سبق الحديث عنه.

(3) ينظر الكتاب 503/3، والإنصاف 409/1.

(4) ينظر الإنصاف 404/1، 405، وشرح المفصل لابن يعيش 36/8، ومغني اللبيب ص136.

(5) المنصف 53/1.

(6) البيت من بحر الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 78، والإنصاف 405/1،والجنى الداني ص539، وشرح المفصل36/8. والشاهد فيه قوله: (أيمن) جمع يمين، وهمزتها همزة قطع، على مذهب الكوفيين.

(7) سبق الحديث عنه.

الحمد لله أوفى الحمد، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وبعد:

بعد هذه الرحلة الممتعة في صحبة ابن أبي الربيع، وكتابه (البسيط في شرح جمل الزجاجي) نستطيع – بعون الله وتوفيقه- أن نستخلصَ عدةَ أمور:

1- أن ابن أبي الربيع كان عالما نحويا بارزا، أثرى الفكر العربي، والمكتبة العربية بمؤلفات وتصانيف قيّمةٍ، أسهمت بجهودٍ مشكورة في حقل الدراسات النحوية والقرآنية، ومن هنا حقَّ للسيوطي أن يقول عنه: " إمام أهل النحو في زمانه، ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه".(1)

2- أن ابن أبي الربيع بصري المذهب والنزعة إلى أبعد الحدود، فكثيرًا ما كان يحتفل لآراء البصريين، ويعرضها في طليعة ما يعرضه من آراء، مشفوعة في الغالب بترجيحها على ما عداها من هذه الآراء، ولم يؤيِّد الكوفيين فيما عرضه من المسائل الخلافية في كتابه، بل كان يرد عليهم، ويُضَعِّفُ وجهة نظرهم ؛ استجابة لميوله، واتجاهاته، وهذه المخالفة سمةٌ واضحة لنزعته البصرية.

3- تعمق ابن أبي الربيع في بحث المسائل النحوية وتقليبها على جميع وجوهها، ودعمها بالأدلة والبراهين.

4- أن ابن أبي الربيع كان شديد الاحترام لشيخه الزجاجي، يظهر ذلك في التماس العذر له، وحمل كلامه على المسامحة في كثير من المسائل النحوية التي توقف معه فيها.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(1) بغية الوعاة 125/1.

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.[قراءة حفص]
- ائتلاف النصرة بين نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، ت/ طارف الجنابي، عالم الكتب-بيروت، ط1، 1407هـ- 1987م.
- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، لأبي البقاء العكبري، ت أ/ محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصوير، بدون.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد ومراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق د/عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1401هـ - 1981م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق د/ حمزة عبدالله النشرتي، نشر دار المريخ بالرياض، ط1، 1399هـ،1979م.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة رسالة، ط1، 1405هـ - 1985م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط3، 1409هـ - 1988م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، طبع دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط6، 1984م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، تحقيق/ مصطفي السقا، ود/ حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية للكتاب، 1982م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، 1399هـ - 1979م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1407هـ - 1987م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بدون.
- الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، القاهرة، 1389هـ - 1969م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1412هـ، 1992م.

- برنامج شيوخ ابن أبي الربيع للإمام قاسم بن عبدالله السبتي، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث- المغرب ط1، 1432هـ /2011م
- البسيط لابن أبي الربيع، د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ- 1986م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق/محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي،ط1.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار وآخر، دار المعارف بمصر سنة1974.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للإمام شمس الدين بن أحمد الذهبي ت/د:بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ط1 (2003م)
- التبصرة والتذكرة للصميري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفي على الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1402هـ- 1982م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق عباس مصطفي الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/عفيفي عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406م- 1986م.
- ترجمته التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، ت/ عبدالسلام الهراس، دار الفكر للطباعة.
- تفسير القرطبي، دار الريان للتراث، بدون.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري، تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، نشر دار الزهراء للإعلام العربي- ط1، 1418هـ - 1997م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق عبد الرحمن على ابن سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، 1422هـ - 2001م.
- الجمل في النحو لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت: د/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط1، 1404هـ، 1984م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ- 1992م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، 1409هـ - 1989م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للشيخ مصطفي محمد عرفة الدسوقي، دار السلام للطباعة والنشر، ط2، 1426هـ - 2005م.
- خزانة الأدب ولب لباب العرب على شواهد شرح الكافية للبغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3 1989م.

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، 1376هـ- 1957م.
- درة الحجال لابن القاضي، ت د/ محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث بالقاهرة، ط1، 1390ه-1970م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1411، 1991م.
- دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني د ار الكتاب العربي – بيروت- الطبعة الأولى 1995م، تحقيق: د. محمد التنجي.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: د/محمد أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الروض المعطار في خبر الأقطار لأبي عبد الله الحِميري، ت إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة،
بيروت، ط/2.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط3.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985.
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، تحقيق د/ محمد الدالي ط2، دار صادر- بيروت 1415هـ 1995م
- سير أعلام النبلاء للذهبي ت/ شعيب الأرناؤوط- مؤسسة الرسالة، ط3 (1405ه-1985م)
- شرح الأشموني بحاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية الحلبي، بدون.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختوم، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ - 1990م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبي جناح، بغداد، 1400هـ - 1980م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين أبي عبدالله محمد ابن مالك، ت:د/ أحمد عبدالمنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، بدون.
- شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ - 1985م.
- شرح ابن عقيل تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر- ط14، 1384هـ - 1964م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، ت: د/ الشريف عبدالله البركاتي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة 1406هـ.

- صلة الصلة لابن الزبير، ت: أ/ ليفي بروفنسال، مكتبة خياط – بيروت، بدون.
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، (حاشية أوضح المسالك) المكتبة العصرية، صيدة – بيروت، بدون.
- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، 1978م.
- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 1408هـ - 1988م.
- كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة مكتبة المثنى بغداد.بدون.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف مصر.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار، دار الفكر، ط1، 1416هـ - 1996م.
- اللمع لابن جني، تحقيق د/ حامد عبد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1419هـ - 1985م.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط5.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لابن شمائل القطيعي، دار الجيل، بيروت، ط/1.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، 1405هـ - 1984م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، ت: د/ محمد الشاطر أحمد مطبعة المدني ط1، 1405هـ/1985م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، ت: د/حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر،ط1، 1407هـ،1987م.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ت: مصطفى الحدري، مطبوعات معجم اللغة العربية بدمشق،1986م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط3 1405هـ /1985م، مطابع الدار الهندسية.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق د/ فائز فارس، الكويت، ط2، 1401، 1981م.
- معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي، والشيخ محمد على النجار، دار السرور، بدون.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1414هـ - 1994م.
- المنصف لابن جني ت: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، والأستاذ/ محمد على حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط1، 1412هـ - 1992م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1399هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، دار صادر، بدون.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النحو الوافي للأستاذ/ عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط5.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المنار، 1412هـ-1991م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين من كشف الظنون إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة
المقـدمــة	1
المبحث الأول: التعريف بابن أبي الربيع والزجاجي وكتابيهما (البسيط والجمل)	15 : 3
المطلب الأول: التعريف بابن أبي الربيع وكتابه البسيط	11-4
اسمه ونسبه وكنيته	4
مولده وحياته	4
مكانته العلمية	5
أساتذته	5
تلاميذه	6
مصنفاته	7
وفاته	8
مذهبه النحوي	8
كتاب البسيط وأثره في الدراسة النحوية	10
المطلب الثاني : التعريف بالزجاجي وكتابه الجمل	15 : 12
اسمه ونسبه ولقبه	12
مولده ونشأته ورحلاته العلمية	12
أساتذته	13
تلاميذه	14
مصنفاته	14
مذهبه النحوي	14
وفاته	14
التعريف بكتاب الجمل	15
المبحث الثاني: المسائل النحوية التي استوقفت ابن أبي الربيع في جمل الزجاجي	80 : 16
الغرض من زيادة نوني التثنية والجِمع	17
تثنية الأفعال وجمعها	21
استعمال (ما) الموصولة لما لا يعقل	24
تسمية (كان) وأخواتها حروفًا	26
تقديم أخبار (كان) وأخواتها عليها	29

مواضع لام الابتداء في جملة(إنَّ) المكسورة الهمزة	33
ما يؤكّد بلام الابتداء في جملة (إنَّ) المكسورة الهمزة	37
العطف على اسم (إنّ) بعد استكمال الخبر	39
تقديم المفعول على الفاعل وجوبًا	42
بناء الفعل المضارع للمجهول	47
بناء الفعل اللازم للمجهول	47
إقامة المفعول الأول أو الثاني مقام الفاعل	52
ترجيح نصب المشغول عنه بعد التمني	56
سوى بين الظرفية والاسمية	62
مجيء الحال من النكرة	66
عمل اسم الفاعل في الماضي	69
رافع الفعل المضارع	71
نصب المضارع بـ(كي)	76
همزة (أيمن) بين الوصل والقطع	79
الخاتمة	81
أهم المصادر والمراجع	82
فهرس الموضوعات	87